جامعة مولـود معمري – تيزي وزو –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص: دراسات إقليمية

مستقبل الإتحاد الأوروبي بعد اتفاقية البريكسيت 2020

مذكرة مقدمة ضمن مقتضيات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات إقليمية

إعداد:
جودار حسن
بلعيدي نجمة

إشراف:
أ. عمرون محمد

لجنة المناقشة:

أ/ هيبة نامر	رئيسا
أ/ عبد الرزاق بولودان	مناقشا
أ / عمرون محمد	مقرر

السنة الجامعية 2020 – 2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق و السداد و منحنا الثبات واعاننا على إتمام هذا العمل بعد أن سافرنا لنضع النقاط على الحروف و نكشف ما وراء ستار العلم و المعرفة فها هي ثمار علمنا أيقنت و حان قطافها.

هذه كلماتنا المبعثرة نهمس بها في أذن كل من سيفتح هذا العمل لينهل معه ما يشاء و يشتهي و ينقد ما يرفض و يبتغي.

هي كلمات شكر إلى كل من الأستاذ المشرف و جميع الأساتذة ، إلى جميع من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى ما لديه و الأجمل أن يهدي الغالي للأغلى.

هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى:

والدي الغالي رحمه الله.

أمي العزيزة أطال الله عمرها .

جميع إخوتي وأخواتي وأصدقائي.

و إلى من ساندني في إنجاز هذا العمل

جودار حسن

إهداء

إلى أحلي هدية في الحياة وانقى إنسانة على وجه الأرض... إلى نبع الحنان.... مجر الاطمئنان والسريان والأمان.... الحبيبة

إلى من حملني صغيرة وعانقني شابة إلى من علمني معنى الكفاح والمسؤولية، أنيس وحدتي ورفيق وحشتي إلى اعز وأغلى إنسان من كان أفضل معلم أبي العزيز.

الحب كل الحب إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأخواتي إلى من تذوقت معهم طعم الحياة صديقاتي

ولا تمل يا قارئ إهداء لتجدني اهديها إلى كل أقربائي وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

بلعيدي نجمة

خطة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: مسار وتطور الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي.

- المطلب الأول: بداية الإتحاد الأوروبي وتطوره.
- المطلب الثاني: هياكل ومؤسسات الإتحاد الأوروبي.
- المطلب الثالث: أهداف ومبادئ الإتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية بين النجاحات والعوائق

- المطلب الأول: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.
- المطلب الثاني: نجاحات الإتحاد الأوروبي.
- المطلب الثالث: العوائق المواجهة للإتحاد الأوروبي(التحديات).

الفصل الثاني: مستقبل أوروبا من دون بريطانيا

المبحث الأول: ماهية مشروع البريكسيت.

- المطلب الأول: العلاقات البريطانية الأوروبية.
- المطلب الثاني: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- المطلب الثالث: قراءة في اتفاقية البريكسيت.

المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي(الداخلية و الخارجية).

- المطلب الأول : التداعيات الداخلية على بريطانيا.

- المطلب الثاني: التداعيات على الإتحاد الأوروبي.
- المطلب الثالث: التداعيات على النظام العالمي.

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت

- المطلب الأول : السيناريو الخطي (الاتجاهي),
- المطلب الثاني : السيناريو التشاؤمي.
- المطلب الثالث : السيناريو التفاؤلي.

الخاتمة.

قائمة المراجع.

فهرس المحتويات.

مقدمة

مقدمة:

شكلت التهديدات الأمنية في أوروبا الهاجس الأساسي الذي دفع بالأوروبيين نحو تبني مشروع تكاملي ووحدوي يضمن لهم تحقيق الأمن والاستقرار، حيث مثل الاتحاد الأوروبي نموذجا هاما في مجال التكتلات الدولية الرامية لتعزيز التعاون والاندماج الإقليميين ، مما دفع للاعتقاد أن المسار التكاملي الأوروبي سيؤول لا محال في مراحله الأخيرة نحو تشكيل وحدة سياسية فوق قومية.

وفي السياق ذاته ساهمت الظروف الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تنامي ظاهرة الاندماج والتعاون الدولي حيث سعى الاتحاد الأوروبي لتعزيز مكانته الدولية من خلال التصعيد من وتيرة الاندماج تماشيا مع رغبة جزء مهم من أعضائه في تحقيق مكانة دولية مميزة ، لكن في مقابل ذلك تعرض الاتحاد الأوروبي لكثير من المعيقات التي حالت دون استكمال المسار التكاملي، و تمثلت أهم هذه المعيقات في معارضة جزء من أعضائه لمشروع توحيد السياسات الخارجية والأمنية لدول الاتحاد وتاتي على رأس هذه الدول بريطانيا حيث جاءت خطوة انسحابها توافقا مع عدم دعم أي سياسة أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

وتبدو مشكلة بريطانيا أنها تريد أن تكون جزءا من أوروبا ، دون أن تكون عضواً حقيقياً فيها وعلى أثر هذه العلاقة الشائكة المنطلقة من الشك وانعدام الثقة إضافة إلى أسباب اقتصادية وأخرى سياسية وأمنية، جعل الحكومة البريطانية تقرر بتنظيم استفتاء شعبي للبت في مسألة بقاءها في الاتحاد الأوروبي من عدمه ومن ثم، تم تحديد يوم 23 جوان 2016 للاستفتاء حول بقاء أو ترك بريطانيا للاتحاد الأوروبي والذي انتهى بنعم للخروج .

هذا الاستفتاء جعل أوروبا تفتقد لـ ثاني قوة اقتصادية وأكبر قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوربي، خاصة وأن بريطانيا كانت تتمتع بوضع مميز داخل الاتحاد الأوروبي ، وذلك لثقلها ودورها السياسي والتاريخي في العديد من القضايا . وبالتالي أدى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى طرح تساؤلات كبرى حول التداعيات المستقبلية سواء الداخلية أو الخارجية المترتبة على ذلك الخروج ، ومن ثم فقد قامت بريطانيا بوضع عددا من الاهداف والمرتكزات لسياساتها الداخلية والخارجية ودورها الجديد في البيئة الدولية بعد اتمام عملية الانسحاب.

و من هنا تأتي إشكاليتنا المتمثلة في:

ما التداعيات الداخلية المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العديد من قطاعات التعاون في الاتحاد الأوربي ؟ و ما التوجه العام للسياسة الخارجية الأوروبية بعد البريكست ؟

فرضيات الدراسة :

- بقدر ما كانت منظومة الاتحاد الأوروبي متماسكة بقدر ما شكل الانفصال البريطاني زعزعة في كيان الاتحاد.
- الخروج البريطاني المتوقع سيؤدي بالاتحاد الأوروبي إلى إعادة تفعيل التنسيق بين أعضائه لتعويض الخروج البريطاني.
- ثقل بريطانيا السياسي والاقتصادي العالمي سيخلق مشاكل اقتصادية وسياسية لأوروبا الموحدة.

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب موضوعية :

- تحاول الدراسة تقديم تحليل للواقع والأوضاع الراهنة الاقتصادية والسياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي من خلال الانفصال البريطاني.
- وكذا محاولة توضيح الوضع المستقبلي لنظريات التكامل والاندماج إثر قرار الخروج البريطاني من الاتحاد حيث يعد الانسحاب عرقلة لعملية التكامل ويطرح الكثير من التساؤلات عن مصير الاتحاد.

أسباب ذاتية:

الاهتمام بمجال الدراسة الأمنية والشؤون الأوروبية والاهتمام بالموضوع نظرا لحداثته والرغبة في معرفة مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد الانسحاب البريطاني ومصير بريطانيا من ذلك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه البريكست خاصة في مجالات الهجرة والأمن والدفاع والتعليم والسياسة التجارية فضلاً عن السياسة الخارجية .

كما تهدف الدراسة بشكل خاص إلى التعرف على الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في النظام الدولي خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي .

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: لكون الموضوع يندرج في مجال الدراسات الأمنية مجال دراستنا ويحظى بأهمية أكاديمية بالغة وكذا الطرح الذي يتناوله في إطار الواقع الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

الأهمية العملية : تتجلى في إدراك أطراف الاتحاد الأوروبي للتأثير الذي سيخلفه انسحاب بريطانيا .

تخص دراستنا الاتحاد الأوروبي باعتباره تجربة تكاملية ذات قوة اقتصادية ومدى نجاحها ومحاولة الوصول إلى السياسات الجديدة التي سيتبعها الاتحاد الأوروبي في ظل الخروج البريطاني وما مصير بريطانيا اثر الخروج.

منهج الدراسة ومقاربته النظرية:

المنهج التاريخي: هو المنهج الذي يقوم بإحياء الأحداث التي حصلت في الزمن الماضي ، وذلك من خلال جمع البيانات المطلوبة ، وتحليلها ، والتأكد من صحتها وقد اعتمدنا المنهج التاريخي في الدراسة ككرونولوجيا تاريخية وذلك من خلال معرفة المراحل التاريخية لنشأة مشروع الوحدة الأوروبية ومراحل انضمام بريطانيا له إلى غاية انسحابها.

المنهج الوصفي: هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية ، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين وتطرقت إليه في الدراسة وذلك من خلال وصف الأوضاع الأوروبية بوجود بريطانيا وبانسحابها ومحاولة تحليل وتفسير الظواهر في ظل المتغيرات والمستجدات.

المقاربة التكاملية الوظيفية الجديدة:

اعتمدنا في بحثنا على المقاربة الوظيفية الجديدة التي تعتمد على التكامل الإقليمي والجهوي مع أعمال "ديفيد ميتراني" اين يرى بأن بداية تكامل الدول في مجالات اقتصادية ووظيفية محدودة. سيسمح لها بأن تمر الدول المتكاملة جزئيًا بزخم متزايد لقطاعات أخرى وأعلى ، وهذا ما حدث بالضبط مع الاتحاد الأوروبي.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي جاءت متقاربة في نفس الموضوع ونفس الصدد وتناولت جوانب من الموضوع بحيث توضحها فيمايلي:

الدراسة الأولى:

هبة غربي : تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ط 1 ، برلين ألمانيا 2018 .

تطرقت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات الانسحاب البريطاني على السياسة الأمنية الدفاعية الأوروبية ومعرفة أهم المحطات المستقبلية التي سيؤول إليها الاتحاد.

الدراسة الثانية:

محمد أبوب عطا الله ، التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مذكرة لنيل لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الأدب والعلوم الإنسانية ، جامعة الأزهر عزة ، 2017 .

تناولت الدراسة الجهود الأوروبية لتوحيد أوروبا واستعرضت موقف بريطانيا المعارض في بادئ الأمر ثم انضمامها المتأخر وهدفت الدراسة إلى بيان التداعيات السياسية والاقتصادية

التي أعقبت ظهور نتائج الاستفتاء وكذلك السيناريوهات المتوقعة من تفكك المملكة وتفكك الاتحاد الأوروبي ومصيره اثر ذلك.

الدراسة الثالثة:

التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 26 جوان 2016 ، وحدة الدراسات الأوروبية ، مركز الإمارات للسياسات أبوظبي الإمارات.

جاء المقال أو التقرير الحديث حول التأثيرات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد اقتصاديا وجيوسياسيا وامنيا ، والحديث عن أسباب إجراء الاستفتاء وانعكاسات الخروج على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

الدراسة الرابعة:

لخذاري جلول ، الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي ، مذكرة ماستر علوم سياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية ، 2016-2017.

حيث استظهرت الدراسة الواقع الأمني الأوروبي من منظور مركب الأمني الإقليمي واختصت لتوضيح ما مدى نجاح التجربة الأوروبية وأهمية إدراك أطراف الاتحاد للتحديات الأمنية التي تحيط به والتي تتطلب تعاونا شامل.

الفصل الأول

مسار وتطور الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي:

لقد تبع إنشاء الجماعات الأوروبية عدة تطورات غيرت في تركيبتها وأهدافها، وأدت في نهاية المطاف إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي ، فالسياق التاريخي الذي أفرزه النظام الإقليمي الأوروبي وتجربته التكاملية مختلفة عن السياق التاريخي الذي أفرزته الكثير من الأنظمة ، وبخاصة النظام العربي وتجربته التكاملية ؛ وذلك لأن الشعوب الأوروبية تنتمي إلى أصول عرقية وثقافية متباينة وتتحدث بألسنة كثيرة مختلفة.

وربما تكون هذه الشعوب قد توحدت أو تضامنت كشعوب مسيحية، تحت راية الكنسية في بعض المراحل أو الحقب التاريخية، غير أن وحدتها الدينية هذه لم تتجسد غالبا إلا في مواجهة " الآخر "، وبخاصة في مواجهة ما كان يحلو لها أن تطلق عليه " الشرق الكافر "، أي المسلم الذي كان هدفا للكثير من موجات متلاحقة من " الحروب الصليبية. "

المطلب الأول: بداية الإتحاد الأوروبي وتطوره.

لقد انعكس السياق التاريخي بشكل محدد ومباشر ، على سمات وخصائص التجربة الأوروبية في التكامل، و نجد ذلك من خلال:

أ- تعد التجربة الأوروبية تجربة في التكامل بين دول قومية متبلورة ومكتملة النضج لكل منها خصوصيتها وهويتها الثقافية والقومية ، وبناء على تلك الحقيقة ، فقد استقر لدى الجميع وعي كامل بأن الهدف من العملية التكاملية ليس إضعاف هذه الخصوصيات وإنماء على العكس ، دعمها والترحيب بالتنوع الثقافي والقومي وإزالة ما بينها من تنافر أو تناقض[1].

[1] حسن نافعة ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** ، ص 46 47.

و تعد تجربة للتكامل بين نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والمواطن . مع العلم أن التاريخ الأوروبي الذي أفرز أفضل وأسوأ النظم الديمقراطية في العالم، هو نفسه الذي أفرز الاستبدادية أو الشمولية التي تسترت تحت عباءة مختلف الأيديولوجيات والأفكار.

ولكنه استقر في ضمير الشعوب الأوروبية ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، أن النظم الاستبدادية بارعة في إشعال الحروب والاضطرابات التي لا تحصد منها سوى الخراب والدمار، وأن الاستقرار لن يتحقق إلا في ظل نظم ديمقراطية تحترم كرامة الإنسان وتحافظ على حقوقه . وهذا ما يوضح تصميم الجماعة الأوروبية منذ البداية على اعتبار الديمقراطية شرطا مسبقا للانخراط في العملية التكاملية[1].

تعد كذلك تجربة لتحقيق الوحدة السياسية على مراحل ، وبشكل متدرج يتجنب القفزات السريعة والمفاجئة ، ووفق مصالح ومنافع متبادلة ومتكافئة . وفي هذا السياق ، من الممكن القول أن النهج الوظيفي الذي اعتمدته التجربة الأوروبية كمدخل لتحقيق الوحدة لم يكن خيارا بقدر ما كان حتمية أملاها تاريخ أوروبي مليء بالصراعات القومية والعرقية . فكان هذا المدخل هو الوحيد القادر على تحقيق الوحدة في ظل تنوع قومي وثقافي وعرقي ، وعلى أساس من تبادل المنافع وتكافؤها ، وفي ظل سيادة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

و ترجع نشأة الاتحاد الأوروبي إلى الحرب العالمية الثانية ، إذ لم يكن قبلها سوى مجرد أماني لا تعكس أية جهود أو حركات سياسة منظمة . ولما جاءت الحرب وما ارتبط بها من دمار اقتصادي وخسائر بشرية كبيرة ، كان هناك رأي عام أوروبي ضد الحركات القومية المتطرفة التي عرضت أوروبا للكثير من ويلات الحرب مرتين خلال جيل واحد.

[1]– عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، **المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 17/16.

فكان البديل المطروح أنذاك هو محاولة تفادي تكرار كارثة الحرب مرة أخرى وهذا لن يكون ممكنا إلا إذا تمكنت الشعوب الأوروبية إقامة كيانا أوروبيا فيدراليا على أساس ديمقراطي. ولكن ظروف ما بعد الحرب وعملية انقسام أوروبا إلى معسكرين في مواجهة بعضهما البعض قد أثر على الخطوات الأوروبية اللاحقة نحو الوحدة الأوروبية."

ومع ذلك فقد شهدت فترة ما بعد الحرب قيام العديد من الجماعات والمؤسسات غير الرسمية التي بذلت جهودا مضنية ومكثفة من أجل هدف الوحدة الأوروبية، ففي عام 1947 تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي للتنسيق بين الخطط الخاصة باستخدام مساعدات مشروع مارشال، وكذلك خطط التنمية الاقتصادية وإعادة تعمير ست عشرة دولة أوروبية."

وأيضا من هذه الجهود كان المؤتمر الذي عقد في لاهاي في مايو 1948 وسمي بمؤتمر أوروبا ، الذي تولد عنه تأييد الاقتراح بإنشاء جمعية برلمانية أوروبية تكون وظيفتها البحث في القضايا والمسائل ذات الأهمية المشتركة للدول الأوروبية ، وكذلك التوصل إلى وضع التدابير الضرورية التي تحقق تعاونها في المجالات السياسية والاقتصادية.

وبعد العديد من المناقشات الأوروبية المتعددة، فقد تم الاتفاق على إقامة ما يسمى بمجلس أوروبا ليتكون من لجنة وزراء بحيث يكون كل وزير مسئولا فقط أمام حكومته، وجمعية استشارية تكون وظيفتها إجراء المداولات ورفع التوصيات إلى لجنة الوزراء، ولم يكن لها أية وظيفة تشريعية ، وقد وقع على القانون الخاص بإنشاء مجلس أوروبا في مايو 1949 ، كل من هولندا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج وبريطانيا والدنمرك وأيرلندا وإيطاليا والنرويج والسويد

وكان قد سبق التوقيع على القانون الخاص بإنشاء مجلس أوروبا ، قيام كل من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج بتشكيل رابطة تجمع وثيق بينها ، وتمثل ذلك في التوقيع على معاهدة بروكسل المعروفة في مارس 1948 ، وقد نص بموجب هذه المعاهدة على مبدأ

الأمن الجماعي والدفاع المشترك ضد أي عدوان يقع في أوروبا ، وعلى التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، وعلى إقامة جهاز استشاري دائم للبحث في تنفيذ أهداف هذه المعاهدة.

هذا مع محاولة المعاهدة أن توفر منظمة دفاعية عسكرية في غرب أوروبا ، شكلت فيما بعد النواة الأولى لحلف الناتو (حلف شمال الأطلسي) ، واتحاد غرب أوروبا . وقد شكل هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية العماد الأول للاتحاد الأوروبي ، وذلك عندما تطور الاتحاد الأوروبي من جسم منظمة للتبادل التجاري إلى منظمة اقتصادية وسياسية[1].

يمكن إيجاز أهم المراحل المميزة لنشأة الاتحاد الأوروبي ، وكما يلي:

1. ظهور جماعة الفحم والصلب الأوروبية :

اعتبر الفحم من أهم مصادر الطاقة في خمسينات القرن الماضي، إذ وفر حوالي 65 % من مصادر الطاقة للدول الست التي أسست الجماعة ، فاعتمدت عليه أوروبا في تعميرها . وقد انتهت المفاوضات حول خطة شومان إلى التوقيع (18/4/1951) على معاهدة باريس بإقامة جماعة أوروبية للفحم والصلب، ثم توالت تصديقات الدول الست الداخلية عليها لتقوم الجماعة في 23-06-1952[2]

فإنه نتيجة لفشل الدول الأوروبية في إقناع بريطانيا بالمشاركة في الوحدة، فقد أخذت فرنسا زمام المبادرة في الدعوة إلى مشروع جديد للتعاون الاقتصادي الأوروبي بهدف سياسي مباشر فحواه محاولة تجنب مخاطر الصراع بين كل من فرنسا وألمانيا، وذلك بربط العنصرين الأساسيين (إنتاج الفحم وصناعة الصلب) في اقتصاد كلا الدولتين[3].

---

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 17-18.

[2] بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيس، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، 1989، ص 394.

[3] بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيس ، مرجع سبق ذكره ، ص 395

ويعود الفضل في تقديم اقتراح خلق الجماعة الأوروبية للفحم والصلب إلى وزير الخارجية الفرنسية روبير شومان الذي كان متحمسا كثيرا لسياسة الوحدة. وقبل هذا الاقتراح بحماس مستشار الجمهورية الفيدرالية الألمانية كونراد أدناور ، وقد دعتا كل من فرنسا وألمانيا الدول الأوروبية للانضمام إلى هذه الجماعة، فلقيت هذه الدعوة القبول من بلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا، فتم في 18 إبريل 1951 التوقيع على معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، من هذه الدول الست.[1]

وقد كان الهدف من هذه المعاهدة هو إنشاء سوق مشتركة لمادتي الفحم والصلب وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، والتخلص من القيود التجارية ، والممارسات المناهضة للمنافسة والدعم الذي تقدمه بعض الدول ، إضافة إلى تطوير سياسات مشتركة لصناعات الفحم والصلب[2]

حيث تم إيجاد أربعة أجهزة سلطة عليا تتألف من تسعة أعضاء مستقلين ومعينين من قبل الحكومات الدول الأعضاء الستة (لكل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا عضوان ، وعضو واحد لكل من بلجيكا ولوكسمبورج وهولند).

ولقد حققت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نجاحا واضحا في أهدافها الاقتصادية المباشرة وأهدافها السياسية بعيدة المدى، من ذلك انتظام السعر المزدوج، حيث أزيلت كل الحواجز الجمركية أمام بيع الفحم والصلب بين الدول الست الموقعة على المعاهدة . أما على المستوى

[1]– محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي**، منشورات المنظمة العربية للتمية الإدارية، القاهرة، 1998، ص 86.

[2]- محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 87.

السياسي، فقد مهدت هذه الجماعة الطريق لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1958، مما كان له الأثر الكبير في المضي قدما بخطى سريعة صوب الوحدة الأوروبية[1].

والشيء الأكثر أهمية هو اتفاق الدول الأعضاء على التنازل عن إدارة أقسام هامة كانت تعتبره من قبل ضمن نطاق اقتصادها القومي، بناء على توجهات السلطة فوق القومية، السلطة العليا . ومهما يكن الأمر ، فقد كان إنشاء جماعة الفحم والصلب البداية الأولى الهامة في الاتجاه نحو الوحدة الأوروبية ، لأنها استطاعت أن تنجح في إيجاد درجة كبيرة من الثقة بين أعضائها (وبخاصة بين فرنسا وألمانيا) وفتحت الطريق لإنشاء العديد من المنظمات بين الدول الأوروبية كخطوة ذات أثر بين في سعي هذه الدول نحو الاتحاد .

2. ظهور ونشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية الأوروبية[2]:

لقد كان الهدف من إيجاد الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة هو العمل على خلق سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة، وذلك بالتخفيف التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات وحصص الإنتاج الصناعي في هذه الدول . وقد ثبت من خلال التجربة فيما بعد أن السوق الأوروبية المشتركة كانت أبعد من كونها مجرد اتحاد جمركي بين هذه الدول الأوروبية ، وقد تعددت أغراضها فمنها العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ورأس المال والسلع عبر حدود هذه الدول ، وكذلك العمل على خلق سياسات مشتركة في أمور النقل والتجارة الخارجية والزراعة ، وكان من المقرر أن تؤدي هذه الأمور في نهاية الأمر إلى اتخاذ سياسات موحدة بخصوص ما يعتبر ذا صلة داخلية بمصالح الدول مما سبق من إجراءات[3].

---

[1]– عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 19.

[2]– محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 93.

[3]**نفس المكان.**

ولتحقيق تلك الأهداف، فقد قررت المعاهدة أن تعمل الجماعة الاقتصادية الأوروبية على تحقيق التالية[1]:

- إلغاء الحواجز الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة .
- التنسيق بين سياسات المالية والاقتصادية .
- إيجاد سياسات مشتركة في الزراعة والنقل .
- السماح بحرية الحركة للعمال والشركات والبضائع والخدمات.
- إيجاد مناخ اقتصادي مناسب لعمل السوق المشتركة من خلال إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لدعم فرص العمل ، وإنشاء بنك استثماري لإعطاء القروض والضمانات ولمساعدة المناطق والقطاعات الأقل نموا ، والعمل على إنشاء صندوق تنمية أوروبي لدول وأقاليم ما وراء البحار لبعض الدول الأعضاء .[2]

أما بالنسبة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ، فقد تم إنشاؤها من أجل التنمية السلمية للطاقة الذرية وهي تعمل تحت مسؤولية مؤسسة دائمة هي جماعة الطاقة الذرية الأوروبية ، التي تكونت من مجلس وسلطة عليا ولجنة.

وبالتالي فقد أصبح يوجد ثلاثة مجالس ؛ مجلس للجماعة الاقتصادية ، ومجلس لجماعة الطاقة الذرية ، ومجلس لجماعة الفحم والصلب، هذا مع وجود ثلاث لجان لكل جماعة من هذه الجماعات . وقد دخلت حيز التنفيذ في الأول من الشهر الأول عام 1958 ، حيث دخلت

[1]– وائل أحمد علام , **البرلمان الأوروبي : دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي** ، دار النهضة العربية ، (دار الكتب المصرية) ، 1998 ، ص 10.

[2]عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، **المفوضية الأوروبية : الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي** ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2007 ، ص ص 21–22.

وانضمت إليها الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب ، إذ كان الفكر السائد وقتها أن الطاقة الذرية على وشك أن تصبح اقتصادية [1].

وقد بقي الوضع على ذلك النحو من الانفصال إلى أن تم توحيد المجلس والسلطة العليا (اللجنة) للجماعات الثلاثة ابتداء من يوليو 1967 ، وفق معاهدة الاندماج المعروفة رسميا بمعاهدة إنشاء مجلس واحد ولجنة واحدة للجماعات الأوروبية التي وقعت في بروكسل في الثامن من ابريل 1965 ، والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يوليو 1967. وبخصوص البرلمان والمحكمة ، فتقرر منذ البداية أي منذ عام 1958 أن تشترك الجماعات الثلاثة في هذين الجهازين .[2]

وكنتيجة لإثبات فعاليات هذه الجماعات الثلاث وفرض وجودها على الصعيد الدولي ، فقد انضم إلها دول أوروبية متعددة ؛ فقد انضمت بريطانيا والدنمرك وأيرلندا في الأول من يناير عام 1973 ، وفي الأول من يناير عام 1995 قد انضمت كل من الاتحاد الأوروبي والنمسا وفنلندا والسويد .وقد أدى سقوط سور برلين وما تبعه من توحيد ألمانيا (3 أكتوبر 1990) ، والتحرر من تبعية الاتحاد السوفيتي ، والتحول الديمقراطي في وسط أوروبا ، وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه (ديسمبر 1991) ، إلى تغيير البنية السياسية للقارة الأوروبية . مما أدى في نهاية الأمر إلى عمل الدول الأعضاء على تقوية روابطها، وذلك بتفاوضها على معاهدة جديدة، اتفق على جوانبها الأساسية في المجلس الأوروبي بماستريخت .[3]

---

[1] وائل أحمد علام،البرلمان الأوروبي ، **دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي**، دار النهضة العربية، دار الكتب المصرية، 1998، ص 11.

[2] محمد حافظ غائم ، **المنظمات الدولية** ، مطبعة النهضة الجديدة ، ط 3 ، 1967 ، ص ص 335-343

[3] – وائل أحمد علام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12.

ومن أهم ما قامت به هذه المعاهدة هو وضعها برنامجا طموحا للاتحاد النقدي ليقوم عام 1999 ، وهو ما تم بالفعل حيث تم توحيد العملة الأوروبية إذ أطلق عليها اسم اليورو ، وهذا ما سنشير إليه لا حقا[1] .

وكان قد تم في مطلع تسعينيات القرن الماضي إعادة التفكير مرة أخرى في تشكيل " وحدات عسكرية متعددة الجنسيات " خارج حلف الأطلسي وتحت اسم (Eurocorps) التي ضمت قوات من فرنسا وألمانيا ثم بلجيكا وأسبانيا ولوكسمبورج . تم بعدها إنشاء " قوة التدخل السريع (Eurofore) ثم قوة جوية – بحرية (Euronav) وقد ضمت كلا من أسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفي عام 1994 ، وجدت وحدة أوروبية للتخطيط.[2]

فهذه مجموع القوى المتعددة الجنسيات الأوروبية ، التي كانت قدرتها على التحرك بطيئة جدا، وإن كانت القوة الوحيدة التي كانت تمثل البناء الدفاعي لأوروبا الموحدة[3] .

3. تأسيس الاتحاد الأوروبي :

لقد انتهت عدة مؤتمرات أوروبية منذ عام 1989 بإقرار المجلس الأوروبي في اجتماع ماستريخت 1992/12/10/9 معاهدة للاتحاد الأوروبي تتضمن نصوص الاتحاد السياسي وإقامة اتحاد اقتصادي ونقدي في موعد لا يتجاوز 1999/1/1.

وقد تم توقيع هذه المعاهدة والتي عرفت باسم معاهدة ماستريخت في 1992/2/7، ونفذت اعتبارا من 1993/11/1 .[4]

---

[1]– محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 109.

[2]سامية بيبرس ، " ألمانيا الموحدة، تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد " ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 178 أكتوبر ، 2009 ، ص 78.

[3]نبية الأصفهاني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 135.

[4]محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 153

وقد تضمنت التعديلات التي أدخلتها المعاهدة إعادة ترتيب أجزاء معاهدة روما ، إذ تم إدماج الجزأين الثاني والثالث (الحريات الأساسية والسياسات المشتركة) تحت اسم سياسات الجماعة، وتم إضافة قسم جديد أصبح هو الجزء الثاني تحت اسم مواطنة الاتحاد[1].

وكان قد انعقد مؤتمر للمؤسسات (المجلس والبرلمان والمفوضية) للإعداد لتنفيذ المعاهدة ، مصدرا إعلانا يحدد أسلوب العمل في الاتحاد وملحق به اتفاقية تنفذها المؤسسات مع بدء الاتحاد في 1/11/1993 . وقد تضمن الإعلان اتفاقا على الأخذ بمبادئ الديمقراطية والشفافية والتفويض.[2]

وبعد نشأة الجماعات الأوروبية الثلاث ، فقد لحق بهن تطور مهم أدى إلى تغيير تركيبها وأهدافها، أدت في نهاية المطاف إلى نشأة الاتحاد الأوروبي كما يلي:

أ. القانون الأوروبي الموحد :

لقد أضحت مهمة المفوضية الأوروبية أكثر سهولة وبخاصة بعد قرار الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية إجراء تغيير جذري ، بأن وقعت على القانون الأوروبي الموحد في فبراير عام 1986 ، فقد دخول حيز التنفيذ في الأول من يوليو 1987. ونتيجة لهذا القانون فقد حدثت تعديلات خاصة بالجماعات الأوروبية الثلاث ، ومن أهم ما جاء به هذا القانون إقرار إمكانية وجود تعاون سياسي أوروبي ، والاعتراف بالمجلس الأوروبي ، وإقرار مبدأ الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت بدلا من مبدأ الإجماع الذي طالما عرقل عمل الجماعة الأوروبية في كثير من الأحيان.[3]

---

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 24.

[2] وائل أحمد علام ، البرلمان الأوروبي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 13.

[3] عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 25.

وكذلك فقد أقر القانون قضايا الترابط والتماسك الاقتصادي والاجتماعي ، ومسائل البيئة والتعاون بين المؤسسات المختلفة وقوانين المنافسة ، وإنشاء المحكمة الابتدائية لتخفيف العبء عن محكمة العدل الأوروبية . وكذلك فقد تم تغيير اسم الجمعية البرلمانية إلى البرلمان ومنح سلطة الاعتراض على قبول الأعضاء الجدد.[1]

ب. معاهدة ماستريخت (معاهدة الاتحاد الأوروبي):

تم التوقيع على هذه المعاهدة في مدينة ماستريخت بهولندا في السابع من فبراير 1992، وقد دخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993. تعد هذه المعاهدة خطوة هامة صوب توحيد أوروبا، لأنها أقامت كيانا جديد يسمى بالاتحاد الأوروبي، وكذلك نصها إلى إحداث تغييرات أساسية أهمها تغيير اسم الجما الاقتصادية الأوروبية ليصبح اسمها الجماعة الأوروبية، ليدل ذلك على أن الجماعة لم تعد قاصرة الأهداف على الناحية الاقتصادية فقط، بل تعدت أهدافها لتصبح أهدافا أكثر من اقتصادية مثل البيئة والحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والتكنولوجيا والطاقة والسياحة، ومن ناحية ثانية، فقد أنشأت مواطنة الاتحاد الأوروبي، التي يصبح بموجبها كل مواطن يحمل جنسية دولة عضوا مواطنا في الاتحاد بحيث يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة مثل الحق في التنقل والإقامة داخل حدود الدول الأعضاء . ومن ناحية ثالثة ، فقد أنشأت معاهدة ماستريخت نظام المحقق البرلماني، الذي بموجبه يحق للأفراد والهيئات التقدم بشكواهم لمن يقوم بالتحقيق . وكذلك أنشأت المعاهدة لجنة المناطق ، ونظام أوروبي للبنوك المركزية ، وبنك مركزي أوروبي ، وبنك استثماري أوروبي.[2]

[1] وائل أحمد علام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12.

[2] – محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 179.

ج. معاهدة أمستردام :

لقد تم التوقيع من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال المجلس الأوروبي على معاهدة أمستردام في الثاني من أكتوبر 1997.[1]

ودخلت حيز التنفيذ في 1999/5/1 والتي تتكون من ثلاثة أجزاء وملحق و 13 بروتوكولا . هذا فضلا عن 51 إعلانا تصدرها الجماعة و 8 إعلانات من بعض الدول."

أما بالنسبة لمعاهدة لزبون 2009 (Lisbon) ، فقد كانت تعرف بمعاهدة الإصلاح ، وهي معاهدة دولية عدلت المعاهدتين السابقتين اللتين شكلتا الأساس الدستوري للاتحاد الأوروبي. لقد تم توقيعها من قبل أعضاء الاتحاد في 13 كانون الأول عام 2007 ، وأصبحت سارية المفعول في الأول من كانون الأول عام 2009 ، وقد عدلت معاهدات الاتحاد الأوروبي المعروفة بمعاهدة ماستريخت ، وكذلك المعاهدة التي أسست المجموعة الأوروبية ولقد عدلت هذه المعاهدة في اتفاقية الاتحاد الأوروبي وفي الاتفاقيات المنشئة للجماعة الأوروبية ، كان من أهم ما نصت عليه هو ما يتعلق بتنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف وإدماج السياسة الاجتماعية المعاهدة ، والنص على حماية الحقوق الأساسية ومحاربة أي نوع من التمييز.[2]

إن العملية الأوروبية تقوم على إقامة أوروبا موحدة، مع تأهيل الشركاء العرب ليصبحوا غلافا مشابها في تركيبته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنواة الأوروبية"

وكان الهدف والدافع وراء طرح هذه المبادرة هو رغبة أوروبا في بناء منطقة أمن واستقرار بالمعايير الأوروبية، تتصف بكونها صديقة لأوروبا ، لكي تضم طوقا من الأصدقاء يشكلون

[1]– محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 160 .

[2]نبيلة الأصفهاني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 135

من عملية هندسية سياسية ثقافية بتنفيذ برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي المطلوبة ومن الممكن الحديث عن أهداف هذه المبادرة ، وكما يلي[1]:

- مساعدة ودعم عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي التي تقوم بها دول الجوار: من تشجيع التعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول في المجال العلمي والبحثي، مما يعني انفتاحا عربيا على أوروبا في مجال بحوث الإصلاح الشامل.
- محاولة إنشاء علاقة اعتماد متبادل على الأصعدة الثنائية والإقليمية : وذلك من خلال تعزيز عملية الاندماج الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار وفتح السوق الأوروبية أمام هذه الدول لتيسير حركة انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال في إطار أوروبا الموسعة، وإتاحة الفرص أمام هذه الدول للمشاركة في البرامج والسياسات التي يمولها الاتحاد الأوروبي.
- التعاون للوقاية من المخاطر العربية ومعالجتها، وذلك من خلال تفادي اندلاع صراعات بين الاتحاد ودول الجوار، والعمل على مواجهة التهديدات العابرة للحدود التي تهدد مصالح أوروبا ، التي تتمثل في خطر الإرهاب وتلوث البيئة والهجرة عير الجنوب إلى الشمال وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

4. خطوات التوسع الأخيرة التي حدثت عامي2004 و 2007 :

الدول الست التي كانت معنية بالمبادرة والمعروفة باسم دول منطقة الجوار، فهي الاتحاد السوفيتي السابق، (جورجيا، وأوكرانيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وبيلا روسيا، ومولدوفيا)، وهي تمثل المنطقة الحدودية الفاصلة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، التي تعتبرها موسكو في دائرة نفوذها التقليدي.

[1] عبير الغندور ، " الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل..دراسة مقارنة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 165 بوليو 2006 ، ص 13.

وقد أصبحت دول هذه المنطقة مسرحا لفصول الصراع القائم بين النموذج الروسي (سياسيا واقتصاديا) والنموذج الغربي سواء كان ذلك في ثوبه الأوروبي أو في عباءته الأمريكية . وتقع المبادرة الجديدة تحت مظلة سياسة الجوار الأوروبي التي بدأ العمل بها عام 2004 ، التي تهدف في الأساس ، تبعا لما ورد في التعريف الرسمي الصادر عن الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن ، إلى دعم فرص التعاون بين الاتحاد والدول الواقعة على حدوده ، ودفع سبل الإصلاح السياسي والاقتصادي في هذه الدول ، وذلك للحيلولة دون نشوء انقسامات وخلافات مستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه .

فهذه السياسة تقوم على برنامج تعاوني بين الاتحاد ودول الجوار يشبه إلى حد بعيد برنامج تأهيل الدول المرشحة رسميا للانضمام إلى الاتحاد على مختلف المستويات ، وذلك دون أن تكون هذه الدول مرشحة لنيل عضوية الاتحاد . وعلى الرغم من الآثار السلبية التي تركها رفض الناخبين الفرنسيين ثم الهولنديين للدستور الأوروبي في أواخر مايو 2005 ، ولكن تجربة العمل الأوروبي المشترك ، المتمثلة بالاتحاد الأوروبي ، تعتبر " من أنجح تجارب العمل الإقليمي المشترك، على الرغم من الكثير من العقبات والعوائق التي ما زالت تواجه هذه التجربة داخليا وخارجيا[1].

[1] عماد جاد ، " الاتحاد الأوروبي : تطور التجربة " ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 161 يوليو ، 2005 ، ص 216.

المطلب الثاني: هياكل و مؤسسات الإتحاد الأوروبي:

أولا: الأجهزة الرئيسية للاتحاد الأوروبي:

1. البرلمان الأوروبي:

لقد حرصت الوحدة الأوروبية منذ انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية وتجسد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار، فقد تعين على حركة الوحدة الأوروبية أن تناضل بشكل متواصل على مدى أكثر من ربع قرن علي أن تحول الجمعية البرلمانية التي تضمنتها معاهدة باريس المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب إلى برلمان أوروبي منتخب بالاقتراع المباشر، وكذلك تعين عليها أن تناضل على مدى ربع قرن آخر قبل أن تتمكن من تزويد هذا البرلمان بصلاحيات تشريعية ورقابية حقيقية.

ويتميز البرلمان الأوروبي للاتحاد الأوروبي عن سائر الاتحادات والجمعيات البرلمانية الدولية ب:[1]

- تتكون الاتحادات والجمعيات البرلمانية من أعضاء موفدين من قبل برلماناتهم، في حين نجد البرلمان الأوروبي يتكون من أعضاء منتخبين مباشرة من قبل الناخبين.
- تتمثل اختصاصات وسلطات الاتحادات والجمعيات البرلمانية في القيام بالدراسات وتقديم التوصيات والآراء ، فنجد البرلمان الأوروبي يتمتع باختصاصات وسلطات فعلية تعطيه المشاركة في إصدار القوانين والقرارات الملزمة وغيرها.[2]

[1] محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 208.

[2] موقع الاتحاد الأوروبي وموقع الجزيرة نت ، تاريخ 26/ 10 / 2021.

- **اختصاصات ووظائف البرلمان :**

- يعد الدور الذي يقوم به البرلمان بمثابة القوة السياسية المحركة للاتحاد ، فهو يعمل على خلق المبادرات المختلفة من أجل تطوير السياسات الخاصة بالجماعة الأوروبية.
- يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية ، وإقالتها بناء على اقتراح يقدم بأغلبية ثلثي عدد الأصوات . كما أنه يناقش أعمال المفوضية ويراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق الأسئلة الشفوية والمكتوبة للمفوضية والمجلس.
- يفحص ما يقدم له من شكاوى من قبل مواطني الاتحاد ويشكل لجان.[1]

2. المجلس :

يتكون من مجلسين م لقد أنشأت معاهدة باريس مجلس وزراء لإدارة شؤون جماعة الفحم والصلب، وذلك بناء على اقتراح من دول البنيلوكس .

وقد قلدتها معاهدة روما بالنسبة للجماعة الاقتصادية، إلى أن تم دمج هذه المجالس في مجلس واحد اعتبارا من 1967/7/1 فأضحى يسمى مجلس وزراء الجماعات الأوروبية (أو المجلس) وآلت إليه سلطات كل من المجالس الثلاثة. وإذا انعقد في شكل مؤتمرات قمة لرؤساء الدول والحكومات، أطلق عليه المجلس الأوروبي:[2]

أ. **المجلس الأوروبي:**

تم إنشاء المجلس الأوروبي عام 1974 ، ويتكون من رؤسا دول وحكومات الدول الأعضاء، ويحضر المجلس الأوروبي ، كل من رئيس دولة أو حكومة كل من الدول 135 يجوز لأي

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 31-33

[2] – وائل أحمد علام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 23

دولة أن تضيف أي وظيفة لا يحق لأعضاء البرلمان الأوروبي أن يتولاها ؛ فمثلا ، فإنه في بريطانيا لا يجوز لأعضاء مجلس العموم الترشح لعضوية البرلمان الأوروبي .

بالنسبة لنشاط المجلس الأوروبي، فيتمثل في القيام بالمهام التالية:

- يمد المجلس الأوروبي الاتحاد بالقوة الدافعة الضرورية لتطوره ، ويضع خطوط السياسة العامة لهذا الغرض .
- مناقشة الوضع الاقتصادي الأوروبي.
- إقرار الخطوط العريضة الأساسية للاتحاد ومناقشة العلاقات الخارجية مع وضع المبادئ العامة للسياسة المشتركة للخارجية والأمن والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية.
- مناقشة عملية تطور الاتحاد.

ب. مجلس الوزراء:

يسمى المجلس بمجلس الوزراء أو مجلس الاتحاد الأوروبي وذلك للتميز بينه وبين المجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء الدول أو الحكومات، ويعد الجهاز الرئيسي

- بالنسبة لوظائف المجلس : فيقوم بما يلي:[1]

- يعد المجلس الجهاز الذي تعبر فيه الدول الأعضاء مباشرة عن مصالحها وتدافع عن سياساتها، فالمهمة الأساسية للمجلس هي التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء، وحل الخلافات بينها وبين الأجهزة الأخرى.
- يعد المجلس الجهاز الرئيسي المنوط به وضع التشريعات للاتحاد، فيتخذ المجلس وحده القرار النهائي في أغلب التشريعات، ويشترك مع البرلمان في إقرار بعض التشريعات.

[1]– وائل أحمد علام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21

- يقوم المجلس بمنح اللجنة (المفوضية)، بخصوص القوانين التي يتخذها ، سلطات لتنفيذ هذه القوانين.
- يقوم المجلس بعقد الاتفاقيات مع الدول الأجنبية.

3. المفوضية الأوروبية:

تعد المفوضية جهاز رئيسي في تسيير شؤون الجماعة وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وقوانين، وله حق المبادرة، وكذلك يملك حق مقاضاة المجلس الذي يمثل السلطة المعبرة عن الإرادات القطرية، أما بالنسبة لرتبة الأفراد المكلفين بالإشراف على إداراتها، فتعادل مرتبة الوزراء على المستوى القطري، ولكن مع تزايد صلاحيات هذا الجهاز تزايدت الضوابط التي تكفل إتباعه الأصول الديمقراطية.[1]

فالمفوضية هي الجهاز الحكومي (أو البيروقراطية) للجماعة الأوروبية . وقد كانت تماثل بالنسبة للجماعة الاقتصادية، السلطة العليا لجماعة الفحم والصلب ، وإن كانت أقل منها في الصلاحيات.[2]

4. محكمة العدل الأوروبية:

تلعب محكمة العدل الأوروبية دورا بالغ الأهمية في عملية التكامل والاندماج الأوروبي ليس له مثيل أو نظير في أي تنظيم دولي آخر سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي، ولكن لا تعود أهمية هذا الدور فقط إلى الصلاحيات القانونية والقضائية الواسعة التي تتمتع بها لعدل الأوروبية، وإنما كذلك، وبشكل خاص، إلى رؤية الجماعة الأوروبية لنفسها باعتبارها جماعة تضامنية تعاقدية تقوم أولا وقبل كل شيء على فكرة احترام القانون،

[1]– محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 191

[2]– عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 236.

بمعنى احترام الحقوق والواجبات والاضطلاع بالمسؤوليات وتنفيذ الالتزامات الواقعة على عاتقها، ومن الممكن إجمال أهم اختصاصاتها، بالآتي:

- جميع قضايا الإبطال أو التقصير في أداء واجب أو الأضرار التي يرفعها أشخاص طبيعيون ومعنيون على الجماعة.
- القضايا التي ترفعها منشآت أو اتحادات منشآت على المفوضية بموجب معاهدة الفحم والصلب.
- يمكن القول إن الهيئة القضائية للاتحاد الأوروبي تحولت بالفعل، ونتيجة لدورها المحوري في تحقيق التجانس القانوني، إلى حلقة رئيسية من حلقات صناعة التكامل والاندماج الأوروبي، على الرغم من أنها لا تشارك مباشرة في عملية صنع السياسات.[1]

ثانيا: الأجهزة الفرعية للاتحاد الأوروبي:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية :

تضم هذه اللجنة ممثلين للفئات الاجتماعية المختلفة في الدول الأعضاء ، أي العمال وأصحاب الأعمال والمزارعين والحرفيين والمهنيين والوسطاء وممثلي الجمهور.

2. لجنة المناطق / الأقاليم:

تعتبر مؤسسة تشبه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية من حيث صلاحياتها القانونية والدستورية ؛ فلجنة الأقاليم تعد لجنة استشارية، وهي لا تتمتع باختصاصات أو سلطات مستقلة في عملية صنع القرار الأوروبي. ولكنها تعتبر ضرورية ومهمة جدا للتأكيد على طابع اللامركزية الذي يميز عملية صنع القرار المحلي في الدول الأوروبية، وتنص معاهدة الاتحاد الأوروبي على

[1] وائل أحمد علام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 32/30.

وجوب استشارة لجنة الأقاليم في عدد من المسائل ، وبخاصة تلك المتعلقة بالتعليم والثقافة والصحة العامة والشبكات البينية الأوروبية والمواصلات ، والطاقة ، والبنية التحتية المتعلقة بقطاعات الاتصالات والمسائل التي تمس التماسك الاجتماعي والاقتصادي ، ومكافحة البطالة ... والتشريعات الاجتماعية.[1]

3. بنك الاستثمار الأوروبي:

هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية، أنشئ البنك المركزي الأوروبي في منتصف عام 1998 ليبدأ العمل مع بداية المرحلة الثالثة للاتحاد النقدي في أول 1999. وتنص (المادة 106/2) على أن تكون للبنك شخصية قانونية، وأن تكون له كافة الصلاحيات القانونية داخل كل دولة عضو وفقا لقوانينها، يهدف البنك إلى المحافظة على استقرار العملة الأوروبية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة.

ويعتبر هذا البنك مع البنوك المركزية في الدول الأوروبية التي تعمل باليورو (تبنت اليورو)، منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك المركزية الأوروبية.

وتقع على عاتق هذه البنوك المركزية مع هذا البنك الأوروبي مسؤولية تنفيذ السياسة المالية والنقدية للجماعة الأوروبية وإدارة الاحتياطات الرسمية المملوكة للدول الأعضاء من النقد الأجنبي، والمراقبة والإشراف على حسن سير نظام المدفوعات.

[1] محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 185.

المطلب الثالث: أهداف و مبادئ الإتحاد الأوروبي:

أولا: أهداف الإتحاد الأوروبي:

لا يعد الاتحاد الأوروبي منظمة دولية تقليدية، بل هي منظمة فوق الدول أو هي بتعبير آخر منظمة تميل نحو الفيدرالية . وقد تم لها النجاح في إنشاء اتحاد أكثر صلة بين أعضائها . ووفقا لمعاهدة الاتحاد الأوروبي ، فإن الدول الأعضاء يهدفون إلى:[1]

- وضع أسس للاتحاد الوثيق بين شعوب أوروبا، وذلك بإدراك مغزى وأهمية التحول الديمقراطي (وبخاصة في دول أوروبا الشرقية)، علما بأن الديمقراطية ليست غاية مقصودة في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لدفع التنمية وتحسين أحوال البشر، والوصول لنوعية حياة أفضل، لتحقيق مردود واضح بالربط بين الشعوب الأوروبية المختلفة .
- العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق مستو متقدم من التوظيف وتحقيق تنمية متوازنة ومستمرة، وذلك من خلال قيام منطقة بلا حدود داخلية، ومن خلال تقوية التضامن الاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي ليفضي في النهاية إلى عملة نقدية واحدة.[2]
- التأكيد على هويتهم على المستوى الدولي، وبخاصة من خلال تنفيذ سياسة خارجية مشتركة، وسياسة للأمن مشتركة تتضمن سياسة دفاع مشتركة قد تؤدي إلى دفاع مشترك.
- تقوية وحماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء من خلال تقديم مواطنية للاتحاد.
- تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.

[1]– محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 185.

[2]– ناهد عز الدين ، تحولات أوروبا الشرقية، بين الشد والجذب، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 178 أكتوبر ، 2009 ، ص 62.

- الحفاظ على الاتحاد وتنميته كمنطقة للحرية والأمن والعدالة والتي فيها حرية حركة الأشخاص تكون مكفولة بالموافقة للتدابير المناسبة فيما يتعلق بالرقابة على الحدود الخارجية واللجوء السياسي والهجرة ومنع ومحاربة الجريمة.

و لتحقيق هذه الأهداف تم التطرق لوسائل و طرق مختلفة نذكر منها كما يلي:[1]

- إزالة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادرات بين الدول الأعضاء وجميع الإجراءات المماثلة لها في الآثار.
- إتباع سياسة تجارية مشتركة.
- إنشاء سوق داخلية تتميز بإزالة العقبات أمام الانتقال الحر للسلع والأشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء (تطبيقا للقانون الموحد) .
- اتخاذ إجراءات تتعلق بدخول الأفراد وانتقالهم في السوق الداخلية .
- سياسة مشتركة في مجال النقل.
- إتباع سياسة مشتركة في مجال الزراعة ومصايد الأسماك .
- إيجاد نظام يضمن عدم تعرض المنافسة داخل السوق المشتركة للتشويه.
- إحداث تقارب بين قوانين الدول الأعضاء بالقدر اللازم لتيسير عمل السوق المشتركة.
- إتباع سياسة في المجال الاجتماعي تتضمن إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي.
- تقوية الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.
- إتباع سياسة في مجال البيئة.
- تشجيع البحث والتنمية التكنولوجية.

[1]– محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 137/136

- تشجيع إقامة وتطوير شبكات على المستوى الأوروبي.

ثانيا: مبادئ الإتحاد الأوروبي:

- سطر الإتحاد مجموعة من المبادئ في وثيقته التأسيسية ، والتي تتمحور فيما يلي:
- احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.
- احترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- تعزيز التعاون السياسي الاقتصادي عن طريق إنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي.
- توحيد السياسات الخارجية ، والسعي لإقامة نظام داخلي أوروبي.
- إلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للمبادئ التي حددتها مبادرة أوروبا الموسعة كإطار حاكم لعملية التعاون والمشاركة مع دول الجوار، فيمكن إجمالها بما يلي:[1]

- توسيع السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تعريف دول الجوار بقواعد ومعايير السوق الأوروبية المشتركة، ليتم تأهلها للوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة، والاستفادة من المزايا العديدة التي توفرها هذه السوق الكبيرة ، وذلك بإجراء تعديلات على هياكلها التشريعية والتنظيمية لكي تتوافق مع نظيرتها الأوروبية.
- فتح الأسواق وإقامة علاقات تجارية تفضيلية من خلال قيام دول الجوار بتحرير قطاعي الخدمات والسلع لتعزيز عملية الاندماج الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، وقيام البلدان المتوسطية بتحقيق الاندماج الإقليمي من خلال التوصل إلى اتفاقيات مشاركة فيما بينها.

[1]– يسرا الشرقاوي ، " الشراكة الشرقية..تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه " ، **مجلة السياسة الدولية** ، عدد 178 أكتوبر ، 2009 ، ص 98.

- وضع آليات للتصدي للهجرة غير المشروعة من البلدان المتوسطية، وبما لا يؤثر على حرية انتقال الأيدي العاملة والأفراد عبر الحدود من دول الجنوب إلى الاتحاد الأوروبي، حتى لا تكون الحدود الجغرافية هي العائق أمام عملية التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب المتوسط.
- تكثيف التعاون في المجالات المتعلقة بالتصدي للتهديدات الأمنية المشتركة، وذلك من خلال قيام الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية بالتعاون على المستوى الثنائي، والمستوى الإقليمي للتصدي للتهديدات الأمنية التي تتمثل في خطر الإرهاب وتلوث البيئة، والمخاطر الناتجة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- منع اشتعال الصراعات الإقليمية وإدارة الأزمات، وذلك من خلال تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع البلدان المتوسطية، للتصدي للتهديدات الناجمة عن اندلاع الصراعات والنزاعات الإقليمية.[1]
- تكثيف التعاون في المجالات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والحوار بين الحضارات من خلال إجراء حوار ثقافي مع البلدان المتوسطية لتبادل الآراء بين الثقافات والديانات المختلفة، وذلك في إطار الحوار بين الحضارات والتعاون في المجالات المتعلقة بتعزيز عملية الممارسة الديمقراطية ، ومحاولة تثبيت دعائم المجتمع المدني والحكم الرشيد.
- محاولة تحقيق الدمج الكامل لأسواق دول الجوار في أسواق الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات والأبحاث من خلال استخدام برنامج المعونة المتوسطية والبرامج البحثية الأوروبية الأخرى ، من أجل تشجيع إنشاء بنى تحتية داخل دول الجوار على المستوى الإقليمي ، وتحقيق الاندماج الإقليمي بين

[1]– عبير الغندور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 14–15.

أسواق الاتحاد الأوروبي وأسواق دول الجوار من جهة ، ودول الجوار من جهة أخرى، وبخاصة في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات.

- العمل على تشجيع تدفق الاستثمارات الأوروبية والترويج لها باستخدام أدوات جديدة، وذلك من خلال قيام دول الجوار بإجراء إصلاحات سياسية هيكلية لتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأوروبية، وتحسين فرص الاستثمار بهدف خفض " فجوة الثروة " القائمة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، وإجراء حوار منتظم بين رجال الأعمال الأوروبيين ونظرائهم في هذه الدول.

يتضح من القراءة التحليلية لمبادرة أوروبا الموسعة أن الاتحاد الأوروبي قد طرح إطارا جديدا للمشاركة مع دول الجوار الجغرافي يقوم على ركيزتين أساسيتين وهما ، التعامل مع مصادر الخطر الناجمة عن التقارب الجغرافي ، وكذلك تعليق إنشاء منطقة ازدهار اقتصادي على تغيير العرب لبيئتهم لتصبح جاذبة للاستثمارات الأوروبية لتكون مؤهلة للازدهار الاقتصادي.

وقد قصد بالتقارب الجغرافي هو تكثيف التعاون مع البلدان المتوسطية على المستويين الثنائي والإقليمي ، وذلك للتحكم في تدفقات الهجرة غير المشروعة عبر الحدود والتصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود ، وذلك من أجل تعزيز التعاون الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجغرافي في قطاعات النقل والطاقة والاتصالات لتوسيع فرص الاستثمار والتجارة بين الطرفين .

أما بالنسبة لإنشاء منطقة ازدهار اقتصادي، فقد تصور الاتحاد الأوروبي إمكانية تحقيقها عندما يتم التصدي للعوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار السياسي، وتدني معدلات التنمية الاقتصادية داخل دول الجوار، الناجمة عن ضعف أداء المؤسسات السياسية وغياب الديمقراطية والتمكين ونشر ثقافة التسامح ونبذ العنف.

المبحث الثاني: الإتحاد الأوروبي (النجاحات و العوائق):

المطلب الأول: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي:

1. السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي :

نشأ الاتحاد الأوروبي بوصفه منظمة شاملة في تشرين الثاني / نوفمبر 1993 ، بعد المصادقة على معاهدة ماستريخت .وهو منظمة تضم 27 دولة أوروبية قررت أن تتعاون في عدد كبير من المجالات ، من السوق توحيد السياسة الخارجية ، ومن الاعتراف المتبادل بالشهادات المدرسية إلى تبادل السجلات الإجرامية " وانبثقت السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي عن معاهدة ماستريخت والتي أسست لما يعرف بالركائز الثلاث للتعاون وهي:

الركيزة الأولى : وتشمل السياسات الفوق قومية ، وتتم فيها صناعة القرار من قبل المفوضية الأوروبية في مجالات مثل التجارة الخارجية اتفاقيات التعاون والشراكة العقوبات الاقتصادية وسياسات التنمية واللاجئين والمهاجرين منع الصراعات والسياسات الداخلية .

الركيزة الثانية :وتشمل صنع القرار في مجالي السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة التي أقرت في عام 1999 ، وتشمل السياسة الخارجية والأمنية، وإدارة الأزمات، وحفظ السلام .وتتم صناعة القرار في المجلس الأوروبي من خلال الإجماع بين الدول الأعضاء الأسلوب البين حكوماتي).

الركيزة الثالثة: وتشمل التعاون في حقلي العدل والشؤون المحلية والأمن الداخلي . وتتم صناعة القرار بالإجماع من خلال الأسلوب بين الحكوماتي في المجلس، بالإضافة إلى المكتب الأوروبي للشرطة.

وبالتوازي ، حل الاتحاد الأوروبي محل الجماعات الأوروبية في عضوية المنظمات الدولية ومنظمة التجارة العالمية وأحدثت معاهدة لشبونة ثلاث مؤسسات أساسية وهي :

رئاسة دائمة للمجلس الأوروبي.

إعادة تجديد لموقع الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والشؤون الخارجية ،وجهاز دبلوماسي يسمى خدمة التحرك الخارجي الأوروبي

وجاء في المادة 17 من هذه المعاهدة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة تتضمن جميع الأسئلة المتعلقة بامن الاتحاد الأوروبي ، وتتضمن الإطار المتقدم للسياسة الدفاعية المشتركة والتي ستقود إلى الدفاع المشترك.

كما دعت المادة رقم 34 من المعاهدة إلى وجود تنسيق كبير بين الدول الأعضاء في المنظمات الهامة ولا سيما مجلس الأمن الدولي وجاء كذلك في المعاهدة : " سياسة الاتحاد الأوروبي ... يجب أن لا تلحق أي إجحاف بطابع السياسة الأمنية والدفاعية للدول الأعضاء وأن تحترم التزاماتها الوطنية وتمثيلها الوطني مع الدول الثالثة أو في المنظمات الدولية ، أو على المسؤولية الهامة لمجلس الأمن وأعضائه في توطيد الأمن والسلم العالميين .

2. نظريات العلاقات الدولية التي توضح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي :

الاتجاه السائد في أدبيات العلاقات الدولية ليس دائما يوضح أو يشرح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لأن عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي عملية تقوم على توافق وإجماع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولا تندرج ضمن نظريات التكامل ، وفي حال تهميش الدول الكبرى (بريطانيا فرنسا وألمانيا لهذه السياسات وعدم وضعها

في قمة أولويات أجنداتها الوطنية فقد يؤدي ذلك إلى تهميش صناعة القرار في هذه المجالات ، وبالتالي سيتم التركيز على أهمية دور الدولة وأهمية التنويه إلى نظريات التكامل مثل الوظيفية الجديدة والمؤسساتية ، ونظريات ذات طابع اجتماعي مثل البنانية الاجتماعية:

* **مدخل الوظيفية الجديدة :** ومؤسسها ارنست هاس ، واشتهرت هذه النظرية حتى السبعينات من القرن العشرين ، وأصبحت النظرية الرسمية للتكامل الأوروبي ، وأهم فرضياتها :

- التكامل يكون تدريجي ، وينتشر من مجال الفحم والفولاذ إلى الاقتصاد بشكل كامل ، ليصبح خارج سيطرة الدولة .
- لدى جماعات المصالح والأحزاب السياسية اللاعبون الأساسيون في دفع التكامل والتي تصبح لاعبا دوليا.
- عملية التكامل تنتقل من خلالها القوة تدريجيا من مركز إلى مركز جديد فالتكامل في جانب يجعله ضرورة في مجالات أخرى ويعود الفضل في ذلك إلى النخب العابرة للقوميات وجماعات المصالح في الوصول إلى سياسة خارجية جماعية.
- الدولة ليست لاعب موحد .
- التكامل يحد من سيادة الدول .
- توقع الوظيفيون الجدد تطور التكامل الأوروبي إلى مرحلة أوربة المصالح والهويات في عملية التكامل الأوروبي في الستينيات والسبعينيات .
- أن تدعم المحكمة الأوروبية التكامل السياسي ، وتعزز قانون الجماعة.[1]
- يتوقع من البرلمان الأوروبي (المؤسسة الفوق قومية)، أن يكون حليفا طبيعيا للمفوضية الأوروبية بالرغم من أن اختيار أعضاء البرلمان يتم من قبل شعوب الدول الوطنية وهم

[1]– حسين طلال مقلد، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية، حالة تطبيقيةان مجلة الفكر، العدد التاسع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 45.

منقسمون سياسيا وإيديولوجيا في عملهم اليومي .ويتوقع الوظيفيون الجدد أن يطور البرلمانيون الأوروبيون ولاءات جديدة تجاه الاتحاد الأوروبي والفكر الأوروبي وبالتالي سيدافعون عن المصالح الأوروبية وليس عن مصالحهم الوطنية .

- يتحول المجلس الوزاري الأوروبي بفعل عامل الانتشار من طابعه البين حكوماتي وتركيزه على المصالح الوطنية إلى الطابع الفوق قومي والمصلحة الأوروبية .
- وتركز الوظيفية الجديدة على عملية التاهيل الاجتماعي لنخب صناعة القرار الوطنية من المسؤولين وموظفي المؤسسات الأوروبية، وتراهن على تحويل انتماءاتهم من مسؤولين وطنيين إلى الانتماءات الفوق قومية والولاء للمؤسسات والمصلحة الأوروبية في عملية صنع القرار، وتؤكد على الانسجام ، وتتجه إلى الموقف الوسط وتوطيد مصالح وهوية الاتحاد الأوروبي المشتركة إلى جانب الهويات والمصالح الوطنية.
- فعبر الوقت والعمل عن قرب والمشاركة في عملية صنع القرار ، ستطور النخب انتماءات أوروبية وتفضيلات جماعية بدل الوطنية.

وقد وجهت انتقادات إلى نظرية الوظيفية الجديدة أهمها:[1]

- المشاركة الشعبية في عملية التكامل .
- تركيزها بشكل أكبر على شان النخب في التكامل على حساب شان
- عدم تفسيرها لركود التكامل والطابع البين حكوماتي لم تفسر عملية التحول من الوظيفية إلى الانتشار السياسي .
- كل ذلك أدى إلى تراجعها لصالح المدخل البين حكوماتي .

[1]–حسين طلال مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 46

* **المدخل البين حكوماتي الليبرالي :** مؤسس هذه المدخل هو أندرو مورافسيك من خلال كتابه " خيار أوروبا – عام 1958 ، وجاء فيه : بغض النظر عن غنى الوظيفية الجديدة بالمفاهيم فهي اليوم تعد بأنها قدمت تبرير غير مقنع للتكامل ودوافع ظاهرة الجماعة الأوروبية فالوظيفيون الجدد اعتمدوا على دور التكنوقراط الذي سيقود إلى تقدم تدريجي وأوتوماتيكي وباتجاه تكامل أعمق وتأثير فوق قومي ... بالمقابل عملية بناء الجماعة الأوروبية بدأت من خلال سلسلة من الارتباطات والمساومات بين الحكومات لتصل إلى شكلها المناسب .

المطلب الثاني: نجاحات الإتحاد الأوروبي:

وتتمثل إنجازات السوق الأوروبية المشتركة، في التالي:

- **على المستوى الفلاحي :**

بفضل السياسة الفلاحية المشتركة أصبحت فلاحة الاتحاد قوية عالميا ؛ حيث تحتل رتب جد متقدمة عدة منتوجات (كالسكر ، القمح ، الذرة والأبقار ...) بفضل ارتفاع المردودية والإنتاجية ، كما أصبح الاتحاد الأوربي مصدرا عالميا كبير للمنتجات الفلاحية..

- **على المستوى الصناعي :**

أصبحت صناعة الإتحاد الأوربي متطورة ومنافسة في الأسواق العالمية على مستوى الجودة، كما أصبحت المنتوجات الصناعية تشكل % 80 من مجموع صادرات الاتحاد الأوربي.

- **على المستوى التجاري :**

أصبح الاتحاد الأوربي قوة تجارية عالمية يحتل الرتبة الأولى ، بفعل مساهمته من مجموع الصادرات والواردات العالمية ، والتي تتم أساسا ب بين دول الاتحاد وباقي دول أوربا إضافة إلى دول جنوب شرق أسيا و أمريكا الشمالية.

كما نذكر فيما يلي أهم النجاحات و الأثار المنتبثقة من تشكل الاتحاد الأوروبي:

- إلغاء كل التعريفات الجمركية على السلع المتداولة بين دول الاتحاد الأوروبي عام 1968.
- رفع القيود الكمية على قوائِمِ السلع بينَ الاتحاد قبل الموعد المحدد.
- فرض تعريفة جمركية خارجية مشتركة في مواجهة الدول الأخرى عام 1970.
- زادت حصة الصادرات البيئِيّة (بينَ دولِ الاتحادِ الأوروبيِّ) بالنسبة للصادرات الإجمالية للجماعَة الأوروبية من أقل مِن 35% عام 1960 إلى حوالَي 49% عامَ 1970، وبلغت 60% عامَ1990.
- مجالِ المالِ والنقد حقق التكامل شوطا بعيدًا، فقد تحررت حركةُ رؤوس الأموال تمامًا، كما تَمَّ في أوَّلِ يناير عامَ 1999 إصدارُ العُمْلَةِ الأوروبيَّةِ المُوَحَّدَةِ «اليورو»، وبَدَأَ التعامُلُ بها في التَّحويلاتِ بين البُنوكِ بعضِها بعضًا وبينَ العُمَلاءِ كقُيودٍ دَفْتَرِيّة.
- المساهمة في التعاليم والتدريب ذو المستوى الرفيع وفي ازدهار ثقافات الدول الأعضاء.
- المساهمة في بلوغ مستوى عال الوقاية الصحية.
- إتباع سياسة في مجال التعاون الإنمائي .
- إنشاء انتساب للدول والأقاليم ما وراء البحار بغرض توسيع التجارة والمساهمة فيما يتخذ من جهود مشتركة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

- المساهمة في تعزيز حماية المستهلك.
- اتخاذ إجراءات في مجالات الطاقة والحماية المدنية والسياحة.[1]

المطلب الثالث: العوائق المواجهة للإتحاد الأوروبي(التحديات):

يواجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات التي تفرض عليه ضرورة مواجهتها وإعادة تعريف موقعه منها من أجل الحفاظ على رؤيته ومنظوره المختلف للعالم وللقيم التي يجب أن تسوده؛ فالهجوم الروسي على نظام ما بعد الحرب الباردة، وانهيار بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتزايد موجات الهجرة والإرهاب، بالإضافة إلى التحولات في توزيع القوى الدولية، والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، كلها تحديات أعادت تشكيل البيئة التي يجب على الاتحاد الأوروبي أن يسعى لتحديد موقعه فيها، وتبني سياسة خارجية تتفهم وتتقبل حدود التأثير الأوروبي من ناحية، وتطمح في تصدير نموذجها وقيمها الأساسية للعالم الخارجي من ناحية أخرى[2].

ويمتلك الاتحاد الأوروبي من الأدوات ما يُمكِّنه من لعب دور أكثر فعَّالية في الإقليم المحيط به وعلى النطاق الأوسع، سواء من خلال الدبلوماسية أو التنمية أو الأمن أو الاقتصاد أو غيرها، إلا أن هذا كله يعتمد على الدول الأعضاء ورغبتها وحدود قدراتها على تدعيم الاستراتيجية التي من شأنها تعزيز هذا الدور.

[1]– محمد محمود الإمام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 87

[2]–هدى عوض، تباعد الشركاء، رؤية من أوروبا للعلاقات مع الولايات المتحدة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 165، يوليو، 2006، ص 112

و قد كانت هناك دراسات جديدة لمعرفة التحديات الجديدة التي تفرض نفسها على الاتحاد الأوروبي وموقعه منها، مع العمل على تقديم رؤية مقترحة للتعامل معها من واقع استراتيجية أوروبية جديدة.

1. التحدي الروسي والنظام الأوروبي الجديد:

يرغب العديد من الأوروبيين أن يُسهم اتفاق "مينسك" الأخير في تحقيق السلام في أوروبا، إلا أن الشهور الثمانية عشر الأخيرة أكدت أن الغرب لن يستطيع التعامل مع صراع المصالح القائم مع روسيا، ومن ثم ينبغي على الدور الأوروبي أن يكون أكثر تقييداً، وأن يسعى لإدارة الموقف بشكل أكثر احتواءً، لأنه ليس من المُرجح أن يتم حله بشكل سريع.

ويرتبط التحدي الروسي بالعديد من المحددات منها شخصية "فلاديمير بوتين" نفسه، وطبيعة النظام السياسي القائم، بجانب رؤية روسيا للعالم ورغبتها في أن تعود لحدود تأثيرها السابق كقوة عظمى في النظام الدولي، بالإضافة إلى التوترات بينها وبين دول الجوار الأوروبي الشرقي. ومن ثم، تساهم تلك المحددات مجتمعة في تعزيز السلوك الروسي العدواني وذات التأثير في أوروبا بما يهدد نظام ما بعد الحرب الباردة وقيمه التي أسس لها[1].

ومن ثم، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتبنى نهجاً داعماً لدول الجوار الشرقي الأوروبي من ناحية، وعلاقة "حميمية عنيفة مع روسيا من ناحية أخرى؛ ويتطلب هذا الأمر ضرورة دعم استقلال الدول المجاورة لروسيا، وهو ما يعني عملياً توسيع نطاق السياسات نحوها؛ وأن يتم تقديم المساعدة في المجالات المتعلقة بالأمن كإصلاح قطاعات الأمن الداخلية، والتدريب على حراسة الحدود والخدمات الخاصة.

[1]– هدى عوض، مرجع سبق ذكره، ص 122.

كذلك، يجدر دعم الاستقلال الاقتصادي لتلك الدول في مجالات أمن الطاقة والدخول إلى الأسواق على سبيل المثال. ولا يخفى أن تلك الأمور جميعها ستواجه تحديات معقدة؛ ليس بسبب روسيا فقط، بل بسبب النخب الحاكمة في تلك الدول، والتي يغلب عليها طابع الفساد أكثر.

أما بالنسبة لروسيا، فيجب على الاتحاد الأوروبي أن يتبع استراتيجية ثنائية تجمع بين العقوبات والتعاون؛ حيث ستزيد العقوبات من المصداقية في التعامل مع موسكو وستقيِّد قدرتها على المناورة، وفي نفس الوقت يجب العمل على تنمية العلاقات التعاونية بينهما حتى لو لم تكن قائمة على المبادئ والمعايير الأوروبية، لكنها على الأقل لن تقلل منها، وقد يكون التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوراسي أحد الأشكال الهامة لتحقيق هذا المسعى النهائي[1].

2. الشرق الأوسط وجغرافيا القوة الجديدة:

تؤثر التطورات التي تحدث في الشرق الأوسط على الاتحاد الأوروبي، وقد تزايدت الصراعات داخل هذا الإقليم بشكل كبير بعد ظهور تنظيم "داعش" وامتداداه في الأراضي العراقية والسورية، ونمو جماعات تابعة له في شمال أفريقيا وغيرها.

وتشير الدراسة إلى أن الحقيقة الصعبة فيما يتعلق بدور الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أيضاً في التأثير على تطورات المنطقة، تُعد – ويجب أن تظل – محدودة؛ إذ إنه يمكن القول إن التطورات في الإقليم أصبحت تُدار من جانب دول الخليج وإيران وتركيا، وذلك بعد تراجع دول كبرى في المنطقة في السنوات الأخيرة مثل مصر وسوريا والعراق.

[1]–نورهان الشيخ، روسيا و الاتحاد الأوروبي، صراع الطاقة و المكانة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، أبريل 2006، ص 143,

بيد أن الاتفاق بين بعض تلك الدول كالسعودية وإيران – على سبيل المثال – لمواجهة تنظيم "داعش" لما يمثله من تهديد للمنطقة، لم يُترجم على أرض الواقع في استراتيجية مشتركة، فبدلاً من ذلك زادت حدة التصعيد الطائفي بين الطرفين.

وتنقسم الدول الأوروبية في تحديد وضعها في العلاقات مع هذا الإقليم المُعقد، خاصةً في ظل تزايد تأثير تطوراته على أوروبا بسبب أزمات الهجرة، والتهديدات الأمنية من تدفق المقاتلين الأجانب، والهجمات الإرهابية التي تُشن على الدول الأوروبية.

ومن ناحية أخرى، تستفيد الدول الأوروبية من العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج. فعلى سبيل المثال، بلغت مشتريات دول الخليج من السلاح من فرنسا وحدها حوالي 14 مليار يورو في عام 2015.

في هذا الصدد، يتعين على دول الاتحاد الأوروبي تشجيع دول المنطقة على تحمل مسؤولية التوترات التي تحدث في دول جوارها، ويجب أن ينخرط الاتحاد الأوروبي في اتجاه عدم تصعيد الخلافات الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال الطرق الدبلوماسية، وبالتحديد بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين إيران عن طريق استغلال العلاقات الجيدة التي تربط دول أوروبا بكل من السعودية وإيران لفتح آفاق جديدة لحل المشكلات العالقة دون التحيز لطرف على حساب الآخر من الناحية الطائفية حتى لا تزداد الخلافات تعمقاً وتعقيداً[1].

ومن الضروري أن يسعى الأوروبيون لتحصين أنفسهم ودولهم من الأعمال الإرهابية المستقبلية من خلال سياسات احتوائية تعبر عن القيم الأوروبية، ولا تُقصي المسلمين نتيجة قيام بعضهم بأعمال عنف ضد بعض الدول الأوروبية، بحيث تشتمل الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي

[1]– نورهان الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 121

حماية وتعزيز الحقوق المدنية للجميع دون استثناء وعدم اتخاذ سياسات من شأنها تدعيم روح التطرف والعنف داخل بعض الجماعات الإسلامية.

3. إعادة تعريف العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا:

تمثل القارة الأفريقية اختباراً استراتيجياً رئيسياً للاتحاد الأوروبي لأسباب اقتصادية وأمنية وجيوسياسية. وعلى الرغم من الجهود والمساعدات، سواء المادية أو قوات حفظ السلام التي تقدمها الدول الأوروبية لأفريقيا، فإن حدود تأثير الاتحاد ما زالت محدودة خصوصاً مع تنامي الاستثمارات الصينية داخل القارة السمراء.

جدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قد حقق بعض النجاحات في استقرار بعض الدول مثل سيراليون وليبيريا، لكنه لم يتمكن من تحقيق نفس الأمر في دارفور ومالي، حيث تنتشر الجماعات الإرهابية بشكل كبير وتستهدف قوات الأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك، ظهور جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا، والتي حجَّمت القدرة على تحقيق الاستقرار داخل الإقليم.

ومع ذلك لاتزال أمام الاتحاد الأوروبي فرص استراتيجية هامة في أفريقيا؛ فالحكومات الأفريقية في دول مثل نيجيريا والسنغال – على سبيل المثال – تريد تعاوناً أمنياً أفضل مع الاتحاد الأوروبي ضد الجماعات الإرهابية، وهو ما يتطلب وضع إطار تعاوني أوروبي . أفريقي لتحقيق هذا الأمر. كما ينبغي أن يتم توجيه المساعدات الأوروبية نحو دعم منع الأزمات، وتعزيز الحوكمة، وسيادة القانون في أكثر الدول هشاشة داخل الإقليم بما فيها سيراليون وليبيريا وغينيا، والتي تأثرت كثيراً بانتشار وباء "الإيبولا" في عام 2014[1].

[1]– نورهان الشيخ، مرجع سبق ذكره.

4. تحدي الصعود الصيني في آسيا:

عند الحديث عن القارة الآسيوية، فليس من شك أن الأمر ينصرف إلى الصعود الصيني في القارة، بل وطبيعة المؤسسات والمبادئ الدولية التي تنتجها داخل النظام الدولي، والتي تُعد تحدياً للنموذج الأوروبي في مجمله، خاصةً في كونها جاذبة للعديد من الدول التي تحبذ العمل داخل إطار مؤسسات جديدة عن إحداث تغييرات في المؤسسات القائمة في نظام ما بعد الحرب الباردة.

وإذا حدث هذا الأمر، فإن الاتحاد الأوروبي سيكون أكثر المتضررين، ومن ثم يتعين على دول الاتحاد ألا تخضع لإغراءات هذه المؤسسات الجديدة، بل بدلاً من ذلك تعمل على تحقيق استجابة جماعية لتلك المؤسسات.

ويُقصد بالنظام التعددي الجديد الذي تقوده الصين، ومن خلفها روسيا والهند، إلى جانب الكثير من الدول الواقعة تحت إغراءات النمو، أنه النظام الذي يعتمد على الحوافز التجارية والمادية، والذي يشكل الاقتصاد المحور الأساسي فيه، بعيداً عن القوة الصلبة أو الناعمة، حيث يدعم هذا النظام تدفق رأس الماس والنمو التجاري للدول الأعضاء ويقلل من قيمة المعايير والمبادئ الليبرالية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي[1].

في هذا الصدد، ليس أمام الاتحاد الأوروبي سوى محاولة العمل بشكل متوازن تجاه ذلك النظام الجديد بمؤسساته المالية الضخمة، بحيث يركز على العوامل الاقتصادية في علاقاته مع الدول وتعميق الأدوات الأوروبية داخل النظام المالي العالمي، لكن دون أن يتخلى عن اهتمامه بقضايا حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية. كما يُفضَّل أن تتداخل تلك الأهداف في إطار استراتيجية أوروبية واضحة ومتفق عليها يمكنها التعامل مع التطورات المختلفة حول العالم.

[1]– هاني صلاح، مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد178، أكتوبر2009، ص 14

5. الانقسام داخل البيت الأوروبي:

تشير الدراسة إلى أن أبرز التحديات التي تواجه تأسيس الاستراتيجية الجديدة التي يمكنها التعامل مع التطورات المختلفة الآنفة الذكر، تكمن في عدم وجود رؤية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي لتأسيس سياسة خارجية موَّحدة تحقق أهداف الاتحاد التي أُنشئ من أجلها، بما أدى إلى ظهور موجات رافضة للاتحاد الأوروبي، وأخرى ضد إنشاء كيانات مشتركة داخل القارة، كما ازدادت أزمة اليورو داخل دول الاتحاد بما ساهم في تعميق الخلافات بين الدول المدينة والأخرى الدائنة، بما يعيق إمكانية تحقيق رؤية مشتركة للسياسة الخارجية الأوروبية[1].

لذا، تقوم "فيديريكا موغريني"– الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي – بمراجعة الاستراتيجية الأوروبية العالمية، وعقد اجتماعات ونقاشات مُوسعة مع ممثلي دول الاتحاد للتعرف على وجهات نظرهم وأولويات مصالحهم وأهدافهم وطبيعة التهديدات التي تواجههم والخلافات الحقيقية بين المصالح والقيم التي قد تظهر في المستقبل.

ويحتاج الاتحاد في المرحلة الثانية إلى تطوير آليات مؤسسية أفضل من أجل بناء وتعزيز الوحدة حول تلك الموضوعات المشتركة، مع التأكيد على أن السياسة الجماعية التي سيتخذها الاتحاد لا يجب أن تقع فقط على عاتق الدول الكبرى الأعضاء وبالتحديد ألمانيا، بل يجب أن تتم بمشاركة كل الدول كاستجابة جماعية للتطورات العالمية المختلفة[2].

[1]– هاني صلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2]– **نفس المرجع** ، ص 14

الفصل الثاني

مستقبل أوروبا من دون بريطانيا

المبحث الأول: ماهية مشروع البريكسيت:

المطلب الأول: العلاقات البريطانية الأوروبية:

لقد تميزت العلاقة البريطانية الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي بحالة يمكن وصفها بـ " عدم الارتياح المتبادل "، القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية ، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد، ألمانيا وفرنسا.

ولم تكن بريطانيا متحمسة يوما لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، إذ لم تكن بين الدول الست التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورج)، بل نأت بنفسها عنها، وتأخر انضمامها إليها حتى عام 1973 بعد أن عارضت فرنسا طلب انتسابها مرتين.

كما عرقل الموقف البريطاني استكمال الاندماج الأوروبي في عدة مناسبات، ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها ، ولا سيما المحافظين فيها ، دولة أطلسية أكثر منها أوروبية ، متخذة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قربا من الولايات المتحدة[1].

لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية واقتصادية من خلال الانضمام للنادي الأوروبي من ناحية، والاستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي، من ناحية أخرى.

ومنذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي عام 199، تعالت في بريطانيا أصوات تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي[2].

---

[1]- عبد المنعم النشاط ، **الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي ، الأمن العربي ابعاده ومستوياته**، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993،ص211.

[2]-عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** ، (الجزائر المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005)،ص311.

وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبين خلال العقدين الماضيين لتنظيم استفتاء حول عضوية بريطانيا في الاتحاد ، فإن أحدا لم يرضخ لهذا الطلب . ووقع التحول الجوهري عندما عاد المحافظون إلى الحكم بعد غياب استمر 13 عاما، إذ طرحت حكومة رئيس الوزراء الجديد حينها ، ديفيد كاميرون ، في عام 2010 فكرة الاستفتاء المعطل ، فقد وعد بأن أي اتفاقية أوروبية تعطي سلطات أكبر لبروكسل على حساب الدول الأعضاء يجب أن يتم التصديق عليها من خلال التصويت أو استفتاء شعبي.

ومع بداية عام 2013 ، ذهب كاميرون خطوة أبعد عندما أعلن عزم حكومته إجراء استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي[1].

وعندما وعد كاميرون بإجراء استفتاء حول عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي ، بدا واثقا من قدرة حكومته على إقناع البريطانيين باختيار البقاء ، إلا أن جملة عوامل تفاعلت خلال السنوات الأخيرة وأدت إلى نتائج مغايرة.

فقضية الهجرة واللجوء واستئثار قوة العمل القادمة من دول أوروبا الشرقية الأعضاء بفرص عمل البريطانيين ، فضلًا عن صعود قوى اليمين ، كلها أدت دورا رئيسًا في دفع جزء كبير من البريطانيين إلى التصويت لمصلحة العزلة والانكفاء . وقد مثلت نتائج الاستفتاء صدمة بالنسبة إلى الكثيرين ، وبدأت تداعيات الخروج تتفاعل على المستوى الاقتصادي فور صدور النتائج ؛ إذ فقدت العملة البريطانية أكثر من 10 % من قيمتها خلال يوم واحد ، بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية ، خاصة بورصة لندن ، حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء.[2]

وتراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات المزدهر في لندن ، واحتمال انتقال العاصمة المالية للاتحاد

[1]-عبد المنعم النشاط، **مرجع سبق ذكره**، ص 212
[2]- عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 312

الأوروبي من لندن إلى باريس أو إلى فرانكفورت، حيث مقر البنك المركزي الأوروبي ، فضلًا عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا.

يمكن توقع التأثير السلبي المحتمل في الاقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا عرفنا أن الاتحاد الأوروبي يعد شريك بريطانيا التجاري الأول ؛ إذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام 2015 ما نسبته 144 المئة من إجمالي صادراتها ، علما أن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتحاد الأوروبي ، ولا يبدو أن ثمة مصلحة له بالتنازل عن ذلك حتى بعد الانفصال.

ومن المتوقع أيضا أن تكون هناك تداعيات كبيرة متعلقة بحرية تنقل الرعايا البريطانيين داخل الاتحاد الأوروبي، إذ يوجد نحو 1.26 مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية بينها إسبانيا (381 ألف) وأيرلندا (253 ألف) وفرنسا (172 ألف) وألمانيا (96.9 ألف) وإيطاليا (72.23 ألف)[1] .

كما كانت عضوية الاتحاد الأوروبي تمكن المواطن البريطاني من التنقل بحرية والعمل داخل دول الاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى تصريح خاص ، أما الآن فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخول لزيارتها ، بالإضافة إلى تكبد أعباء مالية إضافية للسفر.

وفضلًا عن ذلك ، هناك شكوك وتساؤلات حول مصير عدد كبير من الموظفين البريطانيين الذين يعملون في مؤسسات أوروبية ، وعلى وجه الخصوص في عن بروكسل[2].

[1]-عبد المنعم النشاط، **مرجع سبق ذكره**، ص 213
[2]- عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 314

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها ، فربما تقوم إسبانيا بإغلاق حدودها مع جبل طارق الذي تبلغ مساحته 6 كيلومترات ، والملتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش 33 ألف بريطاني.

وفي الشمال ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة حدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا ؛ ما يؤثر في حركة الأفراد.

وقد بدأت الشكوك تتنامى حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحدة بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال إسكتلندا، إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوا في الاتحاد الأوروبي.

وقد جاء التوجه هذا عبر رئيسة وزراء إسكتلندا نيكولا سترجن التي رأت أن تنظيم استفتاء جديد حول استقلال إسكتلندا بات مرجحًا جدا ؛ لأنها لا تريد أن يصبح الإسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغما عنهم بوصف أكثريتهم صوتت لمصلحة البقاء فيه.

هذه التداعيات سوف تدفع بريطانيا للبحث عن بدائل لممارسة تأثيرها في الساحة الدولية ، ولا سيما في حلف شمال الأطلسي والدول الصناعية السبع الكبرى ، وبخاصة بعد أن خرجت روسيا منها.[1]

أما تداعيات خروج بريطانيا على مستوى الاتحاد الأوروبي ، فيرجح أن تكون كبيرة أيضا على الرغم من محاولات احتوائها ، فمع خروجها سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5 في المئة من سكانه وقرابة 15 في المئة من قوة اقتصاده ، كما أنه سيستغني عن قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي[2].

[1]- فهمي أماني محمود ، " الوحدة الأوربية بين متطلبات الإندماج وعوائق السيادة " ، **السياسة الدولية** ، (ع .116 ، أفريل 1994)،ص123.
[2]- فهمي أماني محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

أما فيما يتعلق بعملية صنع القرار في ، الاتحاد الأوروبي ، فإن خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد ؛ إذ إن خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعدا في البرلمان الأوروبي (8.5 في المئة من الوزن النسبي للتصويت)، ما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة ، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي ن تمثيلًا أكبر في مؤسسات الاتحاد في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا تمتلك وفرنسا وإيطاليا).[1]

كما أن غياب بريطانيا كدولة غير عضو في منطقة اليورو سيغير من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (19 دولة) والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة اليورو (8 دول) لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

ومن الناحية الاستراتيجية ، سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني الفرنسي لزيادة إنفاقهما العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسية الدفاعية والأمنية الأوروبية . كما تتنامي الخشية الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا ، وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان ، إسبانيا ، المجر ، إيطاليا)[2].

إن هذا الأمر سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود وبعد قرار بريطانيا مغادرة الاتحاد الأوروبي.

لقد وضع قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي مستقبل نموذج الاندماج الدولي موضع تساؤل كبير ، إذ كان الاتحاد يوصف حتى وقت قريب بالأكثر نجاحًا . كما وضع صناع

[1]- فهمي أماني محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 125.
[2]- فهمي أماني محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 127

القرار والمؤسسات الأوروبية أمام واقع جديد يتطلب إعادة النظر في أ أسباب تراجع الحماس لفكرة الاندماج الأوروبية والعودة للاحتماء بالدولة الوطنية التي يبدو أن البعض بالغ في توقع قدرة أوروبا على تجاوزها والانتقال نحو هوية أوروبية فوق– وطنية تمثل مدخلًا للتغلب على كثير من التحديات والصراعات التي واجهتها على مدى قرون و منه سوف تواجه بريطانيا في المستقبل مشكلة تعريف هويتها من جديد.[1]

المطلب الثاني: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

مثلت بريطانيا طيلة المسار الاندماجي الأوربي أحد أهم المعيقات الأساسية في عدم بلوغ الاتحاد الأوربي المراحل التي كان يصبو إليها منذ تأسيسه، لذا هناك الكثير من المتابعين للشان الأوروبي يجزمون أن بريطانيا بانضمامها للسوق الأوربية و من بعدها للاتحاد كان غرضها الأساسي من وراء ذلك هو تعطيل الاندماج الأوروبي أكبر قدر ممكن.

حيث أن بريطانيا عبر العصور الطويلة جمعتها علاقات تنافسية وصراعية مع الدول الأوربية أكثر مما جمعتها علاقات تعاون وتكامل، حيث تمثل مرحلة التعاون ضمن الهيئات الأوربية مرحلة شاذة وهذا بإجماع المتابعين للشان الأوروبي،وما يعزز هذا الطرح هو وقوف بريطانيا في كثير من الأحيان كمانع دون تبني الاتحاد الأوربي للكثير من القرارات الخارجية و الداخلية و التي كانت من شأنها أن تعزز البنية القانونية و السياسية للاتحاد.[2]

وباعتبار ما سبق يمكن إجمال أهم الأسباب التي جعلت بريطانيا تقرر الانسحاب من الاتحاد الأوربي فيمايلي:

---

[1]- فهمي أماني محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 128

[2]- هيئة غربي ، **تداعيات الإنسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوربي** ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، 2018، ص111.

أولا:الأسباب التاريخية و الحضارية:

باعتبارا أن بريطانيا تمثل من الناحية الجغرافية جزيرة منفصلة عن أوروبا فقد عزز ذلك من شعور البريطانيين بضعف انتمائهم الأوربي في مقابل تنامي الشعور بالانتماء الأطلسي بحكم عدة عوامل تاريخية و حضارية أهمها أن بريطانيا الاستعمارية عادة ما كانت تعتمد على القوة البحرية في فرض هيمنتها الدولية و ما يؤكد ذلك أن أغلبية المستعمرات البريطانية السابقة تقع عادة في الأطلسي أو لها واجهات بحرية، و يمكن إجمال أهم الأسباب الأخرى كالتالي[1]:

- إن البريطانيين شديدو الارتباط بهويتهم الأصلية المتعلقة بالثقافة الانجلوساكسونية، حيث يسود نوع من الفخر المبالغ فيه بالانتماء للحضارة البريطانية الأصيلة التي حكمت نصف العالم في مرحلة تاريخية ما، مما يجعل البريطاني في نفس الوقت شديد الارتباط بالتاج البريطاني بسبب عدة عوامل أهمهاعدم اقتران عملية التحول السياسي في بريطانيا بالعنف حيث أن الانتقال من النظام الملكي الأوتوقراطي إلى الملكية الدستورية كان بشكل غير عنيف نسبيا بالمقارنة بالتحول الديمقراطي في دول أوربية أخرى على غرار فرنسا وألمانيا الأمر الذي عزز من شعبية و رمزية التاج البريطاني، هذا كله حفز الإبقاء على الهوية الإمبراطورية البريطانية كشعور قومي في مقابل رفض أي انصهار بريطاني ضمن وحدة فوق قومية (الاتحاد الأوربي) تفقد بريطانيا هويتها الأصيلة[2].

- إن بريطانيا منذ انضمامها للاتحاد الأوروبي و هي ترفض قضية الاندماج الكلي للدول الأوربية في وحدات قراريه ذات طابع سياسي ، لعدة اعتبارات معروفة أهمها العلاقة الخاصة التي تجمعها بالولايات المتحدة، حيث أن هذه الأخيرة لا تريد أوروبا موحدة و

[1]- هيئة غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 112
[2]- **المرجع نفسه**، ص 113.

قوية بما فيه كفاية بحيث تستطيع منافستها دوليا،و كذلك لاعتبارات جيواقتصادية أخرى.

- إن طبيعة العلاقة التي تجمع كل من بريطانيا والولايات المتحدة تربطها اعتبارات تاريخية و حضارية جد خاصة، حيث أن بريطانيا هي المستعمر السابق للولايات المتحدة و أغلبية النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة منذ تأسيسها إلى يومنا هذا تنتمي للأصول البريطانية، كما أن هذه العلاقة تعززت بحكم تدخل الولايات المتحدة أكثر من مرة لإنقاذ بريطانيا بشكل خاص خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ماجعل من هذه الأخيرة الشريك و الصديق الأكثر وثوقا في دوائر السياسة الخارجية البريطانية، بل أكثر من ذلك توصف هذه العلاقة بالحميمية[1].

- لقد اتهمت بريطانيا في أكثر من مرة من طرف مؤيدي الاتحاد الأوربي و على رأسهم فرنسا وألمانيا بتعطيل مسار الاندماج الأوروبي، من خلال عدم التوقيع على عدة اتفاقيات مشتركة سواء في مجال توحيد النقد أو في مجال حركة المهاجرين إليها من غير الأوروبيين، كما أن مواقفها عادة ما كانت متباينة مع المواقف الأوربية اتجاه القضايا والأزمات الإقليمية والعالمية، لذلك جاءت خطوة الانسحاب لتؤكد هذه الفرضية أو كمحصلة لدور بريطانيا ضمن الاتحاد الأوروبي و الذي كان معرقلا أكثر منه محركا لها.

ثانيا : الأسباب الاقتصادية:

ساهمت الأزمة المالية العالمية و تراجع الاقتصاد البريطاني خلال العقد المنصرم و ما خلفه ذلك من مشاكل اقتصادية ثقيلة لا زالت تبعاتها حتى الآن ، في تعزيز الشعور لدى البريطانيين أن ارتباط الاقتصاد البريطاني بالاقتصاد الأوروبي و خضوعه للقوانين الأوروبية المجحفة هو

[1]- هيئة غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

من يحول دون تنافسية اقتصادهم بالمقارنة مع الأقطاب الاقتصادية الدولية الصاعدة . ان فشل الاتحاد الأوروبي من خلال ذراعه المالي المتمثل بالبنك المركزي الأوروبي في حل المعضلات الهيكلية في الاقتصاديات الأوروبية، كمعدلات البطالة المرتفعة وتدني معدلات الفائدة وصولا إلى اعتماد الفائدة السلبية والفشل في الوصول إلى أهداف نمو أسعار المستهلكين (التضخم)، هذا ما جعل الدول الاوروبية أمام استحقاق المساءلة القاسية من قبل مجتمعاتها و هذا تجلى من خلال نتائج الاستفتاء في بريطانيا.[1]

و يمكن تلخيصها من خلال الاسباب الاتية:

إشكالية ضعف الأداء الاقتصادي الأوروبي حين فشل الاتحاد الأوروبي في تمكين الدول الصغيرة أو ما يسمى بـ الأسواق الطرفية في كل من بولندا وقبرص والمجر واليونان والى حد ما في ايرلندا والبرتغال من تحقيق معدلات نمو اقتصادية نموذجية ، مما دفع بأعداد كبيرة من سكان أوروبا الشرقية الفقيرة للبحث عن الوظائف في أوروبا الغربية الثرية وبالأخص بريطانيا، بسبب التغطية الاجتماعية والصحية السخية.

من جانب آخر يرى البريطانيون أنه من غير المعقول أن يتقاسموا ما حققوه من نمو اقتصادي ورفاهية لعقود من الزمن يفضل تفانيهم في العمل ، مع مهاجرين من شرق أوربا أو خارجها معروف عنهم الكسل وقلة المشاركة في عملية النمو.

عادة ما كانت بريطانيا ترفض كل أشكال توسع الاتحاد الأوربي نحو الشرق الأوروبي لأن ذلك من شأنه أن يعزز النفوذ الاقتصادي الألماني المتنامي بوصف هذه الأخيرة الممول الأساسي للاتحاد الأوروبي، في مقابل ذلك يتم تحجيم الدور البريطاني بالإضافة إلى اعتقاد بريطانيا أن انضمام هذه الدول للاتحاد من شأنه أن يجلب الكثير من المشاكل إليها ، على

[1]- مجدي عيسى ، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واثره على كل من بريطانيا وألمانيا اقتصادياً و سياسيا** ، دراسة مقدمة في جامعة اليرموك ، 2017،ص132.

وجه الخصوص في جانب الهجرة و ما قد تشكله من خطر على البنية الديمغرافية لبريطانيا، وكذا في مجال العمالة الرخيصة التي تشكل تهديدا لمصادر عمل البريطانيين[1].

في السياق ذاته لم تكن بريطانيا متحمسة للعلاقات الأوروبية المتوسطية و لم تشجع مسار برشلونة بخلاف فرنسا وإيطاليا و حتى ألمانيا، بل أكثر من ذلك فهي رفضت كل أشكال التعاون في المجال الاقتصادي و حتى الأمني معها ، و تفضل التعامل مع الدول المتوسطية الجنوبية على أساس وحدات منفصلة عن بعضها البعض، وسعت للتعامل مع دول على حساب أخرى على شاكلة مصر و الأردن في حين علاقاتها ضعيفة بالدول المغاربية.

ثالثا:الأسباب السياسية و الأمنية:

لقد اجتمعت مجموعة من الاسباب ذات الطابع الأمني و السياسي تذكر أهمها:

- تنامي دور المد القومي البريطاني مع صعود عدة شخصيات وطنية خصوصا في حزب المحافظين وعلى رأسهم رئيسة الوزراء الحالية تيريزا ماي، ما عزز لدي البريطانيين الرغبة في الحصول على من استقلالية أكبر في مجال السياسات الداخلية و الخارجية[2].

ويرى الكثير من المحللين والمهتمين بالشأن البريطاني ان ذلك تزامن مع رغبة بريطانيا لعب دور إقليمي و دولي مستقل عن أوربا، خصوصا مع إدراكها مؤخرا أن دورها أصبح اقل تأثيرا ضمن المؤسسات الأوربية المشتركة في مقابل تنامي نفوذ و تأثير الزوج الفرونكو – ألماني الذي يسعى لتحجيم الدور البريطاني داخل الاتحاد الأوروبي . إن استرداد بريطانيا لمكانتها ضمن معادلة ميزان القوى الإقليمي يعزز من قدراتها التأثيرية التي تعتقد أنها فقدتها جراء انخراطها في المسار الاندماجي الأوروبي ، خصوصا و أن لها علاقات جد قوية مع دول

[1]- مجدي عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.
[2]- **المرجع نفسه**، ص 134.

أطلسية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) ، بالإضافة لتميزها بعلاقات جد وثيقة مع الدول الأوروبية المحافظة على غرار اسبانيا و ايطاليا و كذلك مع الدول الاسكندينافية،لكن هذا له مخاطر هو تبعاته على التوازنات الجيوسياسية في الإقليم الأوروبي وقد يؤثر بشكل سلبي على طبيعة التوازنات الإقليمية الهشة أساسا، مما قد يبعث التنافس من جديد بين بريطانيا و حلفاءها من جهة و كل من فرنسا و ألمانيا من جهة اخرى و اللتين تقربتا بشكل خطير من روسيا مؤخرا ، بما يوحي بإمكانية عودة الصراعات القديمة لأوروبا في حالة تصاعد حدة الاختلافات بين المتنافسين، وما الملف النووي الإيراني إلا احد أهم هذه التجليات التي أثبتت مدى اختلاف وجهات النظر الأوروبية البريطانية، هذه الأخيرة دعمت بشكل واضح انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق رغم بقائها هي ضمن هذا الاتفاق مما قد يعرضه للفشل ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية[1].

- رغبة البريطانيين في تحصين حدودهم ، حيث تجلى ذلك بشكل كبير من خلال عجز المؤسسات الأوروبية الأمنية المشتركة بالكامل عن معالجة أزمة اللاجئين بدءا من العام 2015 ، في ظل نفشي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب عديد العواصم الأوربية على غرار كل من بروكسل وباريس.

- المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد الأوربي ، فقد استطاع قادة سياسيون في المعسكر المسائد لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على الناخبين وخلق فزاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا إلى الاتحاد ، وتصوير الأمر على أنه يشكل تهديد واضح نحو فتح حدودها لتدفق آلاف اللاجئين الموجودين فيها حالياً إلى الدول الأوروبية إذ أن الخوف من الإرهاب كان سبب في انفصالبد بريطانيا عتدن الاتحاد الأوروبي حيث أدت الهجومات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية (هجوم بروكسل، وهجوم فرنسا) إلى دفع المواطن البريطاني للانفصال عن الإتحاد الأوروبي لتحصين

[1]- مجدي عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

أنفسهم من تلك الهجمات، وأن هذا الانفصال سيوقف اتفاقية الحدود المقترحة بين دوله، وبالتالي يحد من العمليات الإرهابية.

- التحرر من القيود المفروضة على السيادة البريطانية : لأن خروجها سيحرر السلطة القضائية من أحكام القيود القانونية، ولاسيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، بحيث تصبح أحكامها غير ملزمة للمحكمة العليا البريطانية، هذا إلى جانب أن البريطانيين يرون أن نظام الإتحاد الأوروبي يفتقر إلى الديمقراطية المعمول بها في النظام البريطاني، ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة، التي يحق لها وضع مشاريع ، وقوانين عبر البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية.

- المخاوف من إنشاء قوة عسكرية أوروبية : والتي من شانها أن تعوض حلف الشمال الأطلسي، الذي تقوده بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، حيث دعا رئيس المفوضية الأوروبية " جان كلود بونكو " في بداية عام 2016 إلى إنشاء جيش مشترك للإتحاد الأوروبي للتصدي لروسيا ، وغيرها من التهديدات[1].

- النفوذ الدولي حيث يقر البريطانيون أن تأثير بلادهم داخل الإتحاد الأوروبي ضعيف، وفي حال رحيلها عن الإتحاد ستتمكن من التصرف بحرية ، والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية ، كانت حسرتها بسبب انضمامها للإتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية.

- رغبة بريطانيا في إعطاء البرلمانات الوطنية الحق في التجمع بهدف رفض أي تشريع على المستوى الأوروبي يتعارض مع مصالح الدول القومية.

[1]- مجدي عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

- تعزيز السيادة أي أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيمنحها فرصة جديدة لتحديد مصيرها، وسن قوانينها، باعتبارها دولة ذات سيادة بعيدا عن الاندماج في كيان الإتحاد الأوروبي المقيد لسيادتها.

مثلت كل هذه الأسباب السابقة الذكر مجموعة من الدوافع التي تألفت فيما بينها لتشكل اللبنة الأساسية التي سارعت في تعجيل تقرير بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ومهما يكن من أسباب فإن بريطانيا منذ انضمامها للاتحاد الأوروبي و هي تستعمل ورقة الانسحاب كآلية للضغط على أعضاء الاتحاد الأوروبي من اجل تعطيل العديد من المشاريع المشتركة.

المطلب الثالث:إتفاقية البريكسيت:

البريكسيت هو مختصر باللغة الانجليزية يجمع كلمتين هما (British) : يعني بريطانيا، (Exit) يعني خروج أي معا يعني خروج بريطانيا أي هو قرار لمسار استفتائي في بريطانيا للخروج أو البقاء في الإتحاد الأوروبي.

ففي جانفي 2013 أعلن الوزير الأول دافيد كاميرون، عن تنظيم استفتاء شعبي للبت في إمكانية انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.

حيث أنه في يوم 23 جوان 2016 أدلى البريطانيون بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الإتحاد الأوروبي ، حيث شارك في هذا الاستغناء 46.501.241 مليون ناخب ، وجاءت نتائج التصويت لمصلحة الخروج بنسبة % 51.9 من الأصوات أي 17.4 مليون مقابل 48.1 % أو 16.1 مليون لمصلحة البقاء في الإتحاد الأوروبي[1].

[1]-راضية حر، ساجية حافد، **مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد البريكسيت**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017، ص 73

لقد لوحظ من خلال دراسة التصويت أن هناك تباين جيلي فغئة الشباب التي تتراوح أعمارهم (34-18) صوتوا لصالح البقاء في الإتحاد الأوروبي بنسبة % 73 ، بينما الفئة العمرية أكثر سنا الذين تتراوح أعمارهم (64-55) صوتت للخروج بنسبة 57%.[1]

وشارك في هذا الاستفتاء البريطانيون البالغون سن ال 18 سنة فما فوق الحاملون للجنسية البريطانية داخل وخارج المملكة ، أما المواطنون الحاملون لجنسيات الدول الأعضاء في الإتحاد فلا يحق لهم المشاركة في الاستفتاء، وقد تباينت اتجاهات الناخبين بشكل واضح من منطقة إلى أخرى في المملكة المتحدة حول عضوية بلادهم من الإتحاد الأوروبي.

حيث أن انجلترا صوتت بنسبة كبيرة لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي بنسبة تقدر % 53.4 نسبة مشاركة ووصلت % 83.9 ، ثم تليها ويلز بنسبة 52.5 % ، ونسبة مشاركة % 4.8 ، أما ايرلندا الشمالية واسكتلندا قد صوتتا لصالح البقاء في الإتحاد الأوروبي ، حيث هذه الأخيرة صوتت بنسبة تقدر 38 % ذات نسبة مشاركة % 8.4 أما ايرلندا الشمالية لقد صوتت % 44.20 نسبة مشاركة تقدر بـ % 2.9 . بعد أن صوتت بريطانيا لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي في استفتاء شعبي ، أعلن رئيس الوزراء دافيد كاميرون عزمه تقديم استقالته من منصبه بعد 03 أشهر من صدور نتيجة الاستفتاء.

وبعد تولي تيريزا ماي منصب رئاسة الوزراء ، طالبت بتفعيل المادة 50 من معاهدة برشلونة، التي وقعت عليها قادة الإتحاد الأوروبي يوم 19 أكتوبر 2007 في العاصمة البرتغالية لشبونة، ودخلت حيز التنفيذ يوم 01 ديسمبر 2009. وتحدد المادة 50 من معاهدة لشبونة سبل انسحاب إحدى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بشكل طوعي ومن طرف واحد وفقا للمتطلبات الدستورية الخاصة بهاء وبموجب هذه المادة يترتب على الدولة التي تنسحب من الإتحاد الأوروبي ما يلي[2]:

[1]- راضية حر، ساجية حافد، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.
[2]- المرجع نفسه، ص 75.

التفاوض بشأن " اتفاق انسحاب " يقره مجلس الإتحاد الأوروبي (يضم الدول 27 الأعضاء (بالأغلبية المؤهلة) تحددها المادة 3/238 حب من معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي بعد موافقة البرلمان الأوروبي.

ينتهي مفعول تطبيق المعاهدات الأوروبية على الدول المنسحبة اعتبارا من تاريخ دخول "اتفاق الانسحاب " حيز التنفيذ ، أو بعد سنتين من تسلم الإتحاد الأوروبي رسميا قرار الانسحاب، إذا لم يتوصل الطرفان إلى أي اتفاق في هذا الأثناء ، وبوسع الإتحاد والدولة المنسحبة منه أن قررا تمديد هذه المهلة بالتوافق بينهما، بشرط تصويت دول الإتحاد على ذلك بالإجماع.

يجب أن يتفاوض الإتحاد مع الدولة المنسحبة للتوصل إلى اتفاق يحدد ترتيبات انسحابها، مع الأخذ بعين الاعتبار البحث عن إطار لعلاقتها المستقبلية بالإتحاد، ويجرى هذا التفاوض وفقا للمادة 218 من معاهدات عمل الإتحاد الأوروبي.

لا يحق للدولة المنسحبة المشاركة في المناقشات أو القرارات المتصلة بها، والتي يجريها الإتحاد الأوروبي بشأن انسحابها[1].

إذا أرادت الدولة المنسحبة من الإتحاد الانضمام مجددا إليه، فإن طلبها يخضع لنفس الإجراءات المنصوص عليها في المادة 49 من معاهدة برشلونة.

[1]- راضية حر، ساجية حافد، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي (الداخلية و الخارجية)

المطلب الأول : التداعيات الداخلية (على بريطانيا) :

تتمثل التداعيات الداخلية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في النقاط التالية:

فقدان بريطانيا العضوية الكاملة داخل الإتحاد الأوروبي في حرية الدخول البضائع والسلع والخدمات دون تعريفة جمركية، وستفقد كل اتفاقيات التبادل التجاري مع 53 دولة كانت ترتبط باتفاقيات تجارية مع الإتحاد الأوروبي، بما فيها كندا، سنغافورة ، وكريا الجنوبية، والمكسيك، وستكون مضطرة للتفاوض الثنائي مع كل دولة لتحصيل نفس الامتيازات[1].

ظهور الحركات الانفصالية عن المملكة المتحدة بقوة مثل إيرلندا الشمالية، وكذا انفصال اسكتلندا ، وهذه الأخيرة التي صوتت بنسبة 62 % للبقاء في الإتحاد الأوروبي ، بينما صوت أغلبهم في 2014 لعدم الانفصال من بريطانيا.

أدى هذا الخروج إلى تراجع مكانة بريطانيا حيث أن نتائج الاستفتاء إلى تخلي بريطانيا عن مكانتها الإقليمية والعالمية باعتبارها عضوا في أكبر تكتل اقتصادي سياسي في العالم ، الأمر الذي أمن لها علاقات متميزة وشراكة اقتصادية مع الصين خلال السنوات الماضية ، ارتبطت باهتمام الصين بتدويل عملتها ، وتعزيز مكانتها في سوق التجارة العالمية بالاستفادة من موقع بريطانيا في السوق المالي ، واعتبارها مركزا مصرفيا للإتحاد الأوروبي[2].

تاثر عملية التبادل التجاري : حيث من المتوقع أن تتأثر الصادرات بشكل كبير خلال فترة التفاوض ، لكن تجدر الإشارة إلى أن استمرار عضوية بريطانيا في الإتحاد الأوروبي خلال فترة التفاوض ستخفف من التأثيرات السلبية على حركة التجارة بين الطرفين ، كما أن هبوط

- [1]راضية حر، ساجية حافد،مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2]- صبا طارق، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و أثر ذلك على المهاجرين و اللاجئين، موقع إلكتروني أطلع عليه يوم: 24-10-2021 على الساعة 16:22

الجنيه الإسترليني المرجح والمصاحب للمتغير في شروط التفاوض الذي سيعمل على رفع كلفة الواردات من الإتحاد الأوروبي من جهة ، وتعزيز تنافسية السلع البريطانية من جهة أخرى.

ستتأثر لندن العاصمة البريطانية بهذا الانسحاب بشكل خاص لأنها تعد أكبر مقدم للخدمات المالية في الإتحاد الأوروبي ، حيث أن بنوكا ومؤسسات مصرفية عالمية كثيرة تدير جزءا من أعمالها من بريطانيا من خلال إنشاء فروعا لها في لندن تسمح لها بالدخول إلى السوق الأوروبية، ولكن بعد انسحاب بريطانيا من الإتحاد ستضطر هذه المؤسسات والبنوك إلى إنشاء فروع لها في دول أوروبية أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى هبوط بنسبة 50 % في الخدمات المالية المقدمة من لندن إلى الإتحاد الأوروبي، أي خسارة 10 مليار جنيه إسترليني سنويا[1].

حدوث التباطؤ في النمو الاقتصادي : في عام 2016 ، تأثر معدل النمو الاقتصادي ، حيث أنها قدرت بنحو 2.1 % ، وهذا ما قد يزيد تأثيرا خلال العام 2017، حيث من المتوقع تباطؤ النمو بمعدل 1.4 % بسبب انخفاض الاستثمارات، وحدوث الاختلال في الميزان التجاري المكون من الصادرات والواردات ، وضعف الطلب ، وزيادة معدلات التضخم ، وتراجع قيمة الجنيه الإسترليني، إضافة إلى وجود عجز كبير بالموازنة العامة لبريطانيا وصل إلى 122 مليار دولار أمريكي ، وسيستمر هذا الاختلال لفترة لا تقل عن 5 سنوات ، حيث ترتب على خروجها عدم الاستفادة من السوق الأوروبية المشتركة[2].

تراجع قيمة الجنيه الإسترليني والتضخم : لقد تراجع سعر صرف مقابل الدولار عقب استفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى أدنى مستوى له لم يحدث منذ أكثر من 31 عاما . وتراجعت قيمة العملة البريطانية من 1.47 دولار إلى 1.25 دولار نهاية 2016 ، أي انخفضت بواقع 15 % من قيمتها ، وبالتالي سيزيد ذلك من ارتفاع معدلات التضخم ، وأسعار

---

[1]- صبا طارق،، **مرجع سبق ذكره.**

[2]- نوار جليل ، هاشم ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي : دراسة في الأسباب والتداعيات " ، **المستقبل العربي،** ص48 .

السلع الأساسية على المستهلك البريطاني مع ارتفاع معدلات التضخم بسبب القصر في مجالات الاستثمار ، ما دفع البنك المركزي البريطاني إلى خفض سعر الفائدة إلى 0.25 %، ما يزيد من الضغوط التضخمية.

من الملاحظ أن معدلات التضخم في بداية عام 2017 كانت بواقع 1.8 % ، أما في الربع الثاني من العام زادت بواقع 2,3 % ، ما يؤثر في وجود توابع سلبية على المستهلك البريطاني نتيجة التعثرات الاقتصادية التي تمر بها بريطانيا.

إضافة إلى ذلك فهناك تداعيات أخرى ستؤثر على حياة البريطانيين داخل المملكة أو خارجها، حيث ستمس جوانبهم اليومية من حياتهم كالسفر داخل فضاء شينغن ، العمل في الدول الأوروبية والتأمين على المرض.

من أولى تبعات مغادرة بريطانيا الإتحاد الأوروبي تقييد حرية تنقل البريطانيين بين دول الإتحاد الأوروبي، فرغم أن بريطانيا لا تنتمي إلى منطقة شينغن إلا أن البريطانيين كانوا يتمتعون بحرية التنقل بين الدول الأوروبية بمجرد استظهار بطاقة هويتهم البريطانية[1].

كما أن البريكسيت قد يرافقه ظهور حدود جديدة من ايرلندا أو أيرلندا الشمالية مثلا ، أو قد يدفع إسبانيا إلى إغلاق حدودها مع جبل طارق الملاحق للأندلس ، والذي يقطن فيه حوالي 33 ألف بريطاني.

ارتفاع تكاليف السفر والمكالمات الهاتفية : فضلا عن تدني القدرة الشرائية للبريطانيين بسبب الانخفاض المرجح للعملة النقدية البريطانية (الجنيه الإسترليني) مقابل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) فإن تكاليف سفرهم سترتفع كثيرا كون شركات الطيران الأوروبية لن تبقى

[1]- نوار جليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

لديها نفس الحرية ، ووتيرة العمل في الفضاء الأوروبي من وإلى بريطانيا مما سيؤثر على أسعارها حتما[1].

كذلك كلفة استخدام الهاتف الخلوي في الفضاء الأوروبي بالنسبة للبريطانيين ، والتي من المنتظر أن تشهد ارتفاعا بعد أن تم التوصل إلى توحيد التكلفة داخل دول الإتحاد. مع تفعيل البريكسيت قد تغادر عدة شركات عملاقة بريطانيا ، وخاصة تلك التي تعمل في مجال البنوك والتأمينات . فيما يخص معاشات التقاعد ، التي يتمتع بها البريطانيون في أوربا من المتوقع أن تنخفض بشدة مع انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني مقابل اليورو ، وهو ما قد يصعب أكثر من ظروف معيشية نسبة كبيرة من المتقاعدين المقيمين في الدول الأوروبية.

التأمين على المرض ورخص العمل حيث أن البريطانيون المقيمون في الدول الأوروبية، والذين يتمتعون بتغطية صحية في دول الإقامة تكفلها تغطية عامة صحية بريطانية بموجب اتفاقيات ثنائية، كما هو الحال في فرنسا مثلا هؤلاء قد يحرمون من هذه التغطية المشتركة مع تفعيل البريكست، إضافة إلى أنهم قد يواجهون عائقا جديدا يخص حقهم في العمل في الدول الأوروبية، حيث قد يطالب منهم الحصول على رخصة عمل خاصة بالأجانب.

المطلب الثاني: التداعيات على الإتحاد الأوروبي:

ترتب من خلال انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي مجموعة من التبعات ذات الطابع الاقتصادي، ففي هذا السياق يجمع الخبراء الاقتصاديون ان الاتحاد الأوربي سيفقد أحد اهم اقطابه الاقتصادية و الذي كانت يعطي للاتحاد الاوربي تنافسية كبرى على المستوى الدولي لاسيما في المجال الصناعي و التجاري ، لذا يمكن اعطاء جملة من الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد الأوربي:

[1]- نوار جليل، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

أولا : فقدان الاتحاد لممول أساسي للميزانية الأوربية:

شكلت هذه النقطة أحد أهم نقاط القوة التي طرحها مؤيد وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة بتوفير الالتزامات المالية التي تترتب على بريطانيا نتيجة لبقائها في الاتحاد الأوروبي، إذ أن بريطانيا تنفق ما نسبته 11 % من إجمالي الناتج المحلي لها ما يقدر بنحو 200 مليار جنيه إسترليني كتكاليف مباشرة وغير مباشرة لوجودها ضمن الاتحاد الأوروبي وتشمل هذه التكاليف مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي، التي تقدر بنحو 1.25 % من إجمالي الناتج المحلي البريطاني،حيث بلغ صافي ما دفعته بريطانيا في عام 2015 للاتحاد الأوروبي حوالي 8.6 مليار جنيه إسترليني ، وهو ما يمثل 12 % من ميزانية الاتحاد الأوروبي.

و أدى كذلك هذا الخروج إلى فقدان الاتحاد الأوربي جزء مهم من ميزانيته الموجهة لدعم سواءا المؤسسات الأوربية المشتركة أو النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية للاتحاد بالأخص في مجال الخدمات الصحية التي تعاني ضغطا كبيرا جراء تقليص الميزانية المخصصة لها، ويقدر أن تفقد تكاليف مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي حوالي 7 % ما ينفقه الاتحاد على قطاع الخدمات الصحية، ومن ناحية أخرى ستؤثر بخسارة الاتحاد الأوروبي لـ : 12 % من ميزانيته العامة، ويتوقع أن تتأثر المساعدات الأوروبية المقدمة إلى الدول النامية كذلك، كما يتوقع تقليص النفقات التي يخصصها الاتحاد لمساعدة اللاجئين والمهاجرين.

ثانيا: فقدان المركز المصرفي الأوربي :

لقد سادت حالة من عدم الثقة لدى مودعي الأموال العالمين يوصف بورصة لندن تمثل مركز المصرفية الأوربية و العالمية ، فزيادة عن فقدان العملة البريطانية أكثر من 10 % من قيمتها خلال يوم واحد ، فقد شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوربية ، بما فيها بورصة لندن، حالة من الفوضي بعد إعلان نتائج الاستفتاء، و لقد تراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات في

أوروبا ، كما أن احتمالية انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى اريسا وإلى فرانكفورت حيث مقر البنك المركزي الأوروبي.[1]

في السياق ذاته فان سارعت وكالات التصنيف العالمية لإعادة النظر في التصنيف الائتماني السيادي لبريطانيا و مجموعة من الدول الأوربية المرتبطة بها، قد يؤثر سلبا في الاقتصاد الأوروبي نتيجة قرار الانسحاب أكثر إذا عرفنا أن الاتحاد الأوروبي يعد شريك بريطانيا التجاري الأول، إذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام 2015 ما نسبته 44 % من إجمالي صادراتها، علما أن الاتحاد الأوروبي يستفيد كثيرا من أسواق دولية هي في الأساس أسواق بريطانية.

ثالثا : تراجع الاستثمارات الأجنبية من خارج أوربا :

أما فيما يخص لاستثمار الأجنبي، فنجد أنه هناك ثلاثة أسباب على الأقل أدت إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتراجع بعد انسحاب المملكة المتحدة البريطانية من الاتحاد الأوروبي:

- بفقدان بريطانيا فقد الاتحاد الأوروبي محطة تصدير مهمة للشركات متعددة الجنسيات، لأن لها علاقات اقتصادية أطلسية هامة جدا حيث تستفيد الصادرات الأوربية من نفس مزايا الصادرات البريطانية، بوصف بريطانيا محطة تصدير لها نحو الدول الأطلسي، لذا سيضطر الاتحاد الأوروبي لدفع التعاريف الجمركية لكل من بريطانيا وكذلك تلك الدول.

[1]-رامي حميد، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، دراسة في الأسباب او الإنعكاسات لأمنية و الاقتصادية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 15

- لدى الشركات متعددة الجنسيات إجراءات التوريد المعقدة والعديد من تكاليف التنسيق بين المقر الرئيسي والفروع المحلية وهذا من شأنه أن يعقد أكثر الأمور بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

- عدم اليقين بشأن شكل رتيبات التجارة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي سيجعل بريطانيا منافسا قويا لأوروبا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أد رئيس الوزراء الياباني أن الاتحاد المجلة الجزائرية للدراسات السياسية.

رابعا: التداعيات الأمنية:

إن عملية انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تشوبها العديد من المخاطر و التداعيات سيما في المجال الأمني بالنظر لأهمية وثقل وزنها على المستوى الأوروبي الإقليمي و حتى الدولي ، مما يقودنا للتطرق لأهم هذه التداعيات:[1]

نظرا للقوة العسكرية التي تتمتع بها بريطانيا بوصفها القوة الأكثر تأثيرا في أوروبا ، فإن فقدان شريك أساسي له وزن كبير على المستويين الإقليمي والدولي بإمكانه أن يجعل قرارات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية المشتركة أو في سياسة الدفاع المشترك أكثر قوة وأكثر فعالية ، إذا فانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و بالرغم من أنها لم تكن دائما على قدم مساواة مع القرارات الأوروبية الخارجية المشتركة، قد يضعف المواقف الأوروبية على الأقل من الناحية المعنوية .

و برغم كل ما يقال على عدم التوافق البريطاني الأوروبي في مجال السياسة الخارجية المشتركة، حتى أنها أتهمت غالبا أنها هي من حالت دون قيامها بشكل فعال ، فإن الواقع أثبت أكثر من مرة مسائدة بريطانيا لعديد قرارات الاتحاد الأوروبي.

[1]- رامي حميد،، **مرجع سبق ذكره،** ص 14

مكن الانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ان يحزرها من بقايا القيود التي كان يفرضها عليها الاتحاد في مجال سياسته الخارجية سيما في إطار علاقة بريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يجعل بريطانيا أكثر قدرة على المناورة الخارجية وأكثر قدرة على التماهي في مواقفها مع المواقف الأمريكية تجاه القضايا الدولية.

ترك انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فراغا أمنيا واضحا على المستوى العسكري والمخابراتي يوجه الخصوص، حيث أنه معروف عن بريطانيا امتلاكها لجهاز مخابراتي الأكثر فعالية في أوروبا الذي ساهم أكثر من مرة بفضل معلوماته الدقيقة من إحباط العديد من العمليات الإرهابية على الأراضي الأوروبية، لذلك فإن حدوث خلل على مستوى تبادل المعلومات في مجال المخابرات أو الشرطة، قد يعزز فرضية زيادة العمليات الإرهابية خصوصا و أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يجعلها أكثر استقلالية في مجال عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة.

انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أعاد صياغة الجغرافيا السياسية للقارة الأوروبية، حيث مثلت بريطانيا الجسر الأطلسي الرابط بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك فإن خروج بريطانيا من الاتحاد سيعمق علاقة التعاون في الأمن والاقتصاد بشكل أكبر بينها و بين الولايات المتحدة في مقابل تراجع العلاقات البريطانية الأوروبية، مما يمهد إعادة بعث السياسة التدخلية للولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية تحت ذريعة الحفاظ على الأمن والاستقرار الاوروبي جراء الفراغ الأمني الذي تركه خروج بريطانيا من الاتحاد.[1]

[1]- رامي حميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 16

المطلب الثالث: التداعيات على العالم الدولي:

أن السياسة الخارجية البريطانية الجديدة قد تختلف في توجهاتها عما كانت عليه خلال العقد الماضي ، ولاسيما أن ثمة قناعة بالتغيرات الهيكلية الجديدة، ومع ذلك ستظل بريطانيا دولة قوية في إدارة دفة الشؤون الدولية ، وإن تقلص هذا الدور، بما يعني أن العالم من المحتمل أن يراها بصورة أكثر تحفظاً أيديولوجيا في المستقبل المنظور.

فبعد خروجها فعلياً من عضوية الاتحاد الأوروبي وفق خطة " بريكسيت " التي صوت عليها البرلمان الأوروبي بصورة نهائية مؤخراً ، أصبحت بريطانيا أكثر حرية لجهة رسم سياساتها الخارجية والدفاعية ولاسيما حيال الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وهي المناطق الثلاث التي تشكل مرتكزات لهذه السياسات كونها الأهم لجهة المصالح الاقتصادية البريطانية وبالتالي ضرورة بناء نفوذ فيها.

ولأن منطقة آسيا و الباسيفيكي هي الأسرع نمواً على الصعيد العالمي ولأنها تشهد تنافساً جيوبوليتكيا حاداً بين العملاقين الأمريكي والصيني فإنها هي التي تجذب اهتمام لندن أكثر من المنطقتين الأخريين ، ولأن أستراليا واليابان هما أقرب حلفاء لندن فإنهما الأولى بالاهتمام والتركيز من قبل البريطانيين ضمن منطقة آسيا و الباسيفيكي.

وهذا لا يعني بطبيعة الحال ، إغفال التركيز على دول جنوب شرق آسيا التي من بينها ما ارتبطت بروابط كولونيالية قديمة مع بريطانيا وتربطها بها حالياً مصالح من خلال منظومة الكومنولث البريطاني . وفي هذا السياق قيل إن قيام لندن مؤخراً بافتتاح بعثة خاصة لها في العاصمة الأندونيسية جاكرتا ، حيث يوجد مقر السكرتارية الدائمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعروفة اختصاراً باسم آسيان ، يندرج ضمن اهتمام السياسة الخارجية البريطانية الجديدة بتعميق روابط المملكة المتحدة مع الدول العشر الأعضاء في هذا التكتل بشروطها الحرة.

أي خلافا ما كان يحدث سابقاً حينما كانت لندن مقيدة بمرئيات وسياسات الاتحاد الأوروبي إزاء هذه الدول، ما يعني أن بإمكانها الآن أن تبدي بعض المرونة في تعاملاتها مع الأخيرة، وأن توقع معها اتفاقيات تجارة حرة تنطوي على بعض التنازلات في المواقف المبدئية ، أو تتضمن تجاوزات فيما يتعلق بتوريد بضائع بمعايير وقائية صحية وبيئية أدني من معايير الاتحاد الأوروبي مثلاً ، كي تعطي لنفسها ميزة على حساب بقية الدول الأوروبية.

وهكذا فإن المؤكد هو تحول سياسات بريطانيا الخارجية والدفاعية نحو انخراط أعمق وأوضح لها في آسيا / الباسيفيكي باعتبارها منطقة معقدة أمنياً ومقبلة على تنافس أشد خطورة بين واشنطن وبكين من ذي قبل ، بل تتصاعد أهميتها التجارية لبريطانيا وأهميتها الأمنية للعالم ككل في المستقبل المنظور ، لكن مع إيلاء اهتمام خاص باليابان التي وقعت معها بريطانيا في عام 2017 اتفاقية للتعاون الأمني.

وتدرك بريطانيا جيداً أن الشكل المستقبلي للإقليمين العربي والشرق أوسطي سيكونان محصلة للتفاعلات والعمليات السياسية المؤثرة دوليا، حيث لا يخفي عليها أن منطقة الخليج كانت منطقة نفوذ تابعة لها، وهي لا تزال تمارس سياستها الناعمة هناك، ولها تأثير ثقافي كبير على النخب المحلية التي تكونت غالبيتها في المؤسسات والمعاهد والجامعات البريطانية ، لذلك فهي تعتبر أن طموحات إيران وسعيها للدخول في محاور دولية ، باتت تشكل أخطارا كبيرة على التوازنات الإقليمية التي أرستها بريطانيا منذ قرن من الزمن في المنطقة.[1]

وبهذا يتضح الهدف الأساسي لقاعدة البحرين، التي تدخل في صميم سياسات حلف شمال الأطلسي الخاصة بـ " تطويق التمدد الإيراني الإمبراطوري " .

[1]- ريم عبد المجيد ، **بريطانيا وتحديات خروجها من الاتحاد** الأوروبي ، القاهرة : المركز العربي للبحوث والدراسات ، 6 فيراير 2020، ص 128.

كما أن بريطانيا واعية بأن أمن الخليج يشكل أهمية حيوية بالنسبة لاقتصادها ، لذلك تؤمن بأن الحفاظ على استقرار بلدانه يصب في مصلحة العديد من قطاعاتها ، كما أن جهوده هذه تتنزل في سياق الحد من تصاعد الدور الاقتصادي والتكتيكي الذي تقوم به كل من الصين وروسيا لتدعيم علاقاتها مع بلدان المنطقة.

خلاصة القول يبقى أن نشير من الناحية الجيوسياسية ، إلى أن عددا من الخبراء البريطانيين يعتبرون أن منطقة الشرق الأوسط تعرف تفاقما للصراعات ، ويرون أنها مرشحة لمزيد من التصدع الجيوسياسي في ظل تواصل الأزمات في كل من العراق وسوريا واليمن ، ومزيداً من التغييرات في أركان التوازن القائمة الآن إذا لم يتم الالتزام بأحكام المواثيق الدولية واستمرار تناقضات الأهداف والرؤى بين الأطراف الدولية الرئيسية .

وهو ما يستدعي من العرب تنويع شراكاتهم ووضع بدائل استراتيجية جديدة تعتمد على تحالفات من كل دول العالم ومن مختلف القارات، على نحو يفتح لهم آفاقاً جديدة وتعزيزاً لأمنهم القومي في هذه المرحلة التي تعرف تغييرات سريعة.

وبالتالي شهدت أوروبا واحداً من أهم الأحداث التي مرت بها في القرن الحادي والعشرين، وهو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي أو ما يطلق عليه البريكست ، ولهذا القرار البريطاني تداعيات وآثار عديدة تجعل هناك اختلافاً في طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها المملكة المتحدة تجاه النظام العالمي.[1]

وفي هذا البحث نركز على ملامح الدور البريطاني في النظام الدولي والتغير الذي سوف يطرأ على هذا الدور بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومن هنا توجد ثلاث خيارات

[1]- ريم عبد المجيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 123

للدور الجديد للمملكة المتحدة للمشاركة في السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي : فهناك ثلاث احتمالات رئيسية تتمثل في التالي:

لاعب متكامل :أي أن يكون للمملكة المتحدة وضع خاص حيث تشارك في مجموعات القتال وعمليات الدفاع المشتركة في نموذج عكسي لوضع الدنمارك.

ويكون لها حق المشاركة في مجلس العلاقات الخارجية وقت مناقشة التوجهات الاستراتيجية .

شريك مرتبط :أي يكون وضعها أشبه بالنرويج، ليس لها عضوية في مجلس العلاقات الخارجية لكن لها حق " الحوار في القضايا ذات الصلة، وسيظل لها حق المشاركة في المجموعات القتالية ووكالة الدفاع الأوروبية عبر اتفاقيات معينة .

مما يجعل هذا الخيار بمثابة ترتيب مناسب يتيح تأثير قليل أو شبه منعدم على صنع السياسة الأوروبية.

مراقب منفصل :سيعني ذلك أن المملكة المتحدة لن تشارك في أي مؤسسات رسمية وستتحدد مشاركتها في المهمات القتالية.

أما بالنسبة للدور البريطاني في النظام العالمي بعد اتمام عملية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي فمن المتوقع أيضا أن يواجه العديد من التحديات المتمثلة في:[1]

أولا : التوصل لاتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي : من الأمور الأساسية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قضية العلاقات التجارية المستقبلية مع دول الاتحاد والشكل الذي ستتخذه هذه العلاقة ، حيث يوجد العديد من الخيارات التي يمكن تطبيقها مثل الأخذ بتعريفات منظمة التجارة العالمية ، أو التعامل الكومنولث ، النرويج ، سويسرا ، كوريا الجنوبية ، أو هونج كونج.

[1]- ريم عبد المجيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 123

وفي حين أن كل خيار له فوائد إلا أن الاتحاد الأوروبي يظل هو الأهم بالنسبة لبريطانيا ، والعكس صحيح.

ثانياً : التوصل لاتفاق أمني : يجدر الاتفاق على الطريقة التي ستعمل بها بريطانيا مع دول الاتحاد في مجال الأمن ، فقد كان هناك تعاون كبير بين الشرطة والأمن في المملكة والاتحاد وهو ما سيواجه تحديا بعد الخروج فعلى سبيل المثال لم تعد المملكة ممثلة في الفريق الذي يدير يوروبول ، الوكالة المنوط بها تنسيق التحقيقات الرئيسية في الجريمة المنظمة على نطاق أوروبا.

يضاف لذلك أنها ستفقد إمكانية استخدام أنظمة الاتحاد الأوروبي لفحص السجلات الجنائية للرعايا الأجانب ، فسيقع على عاتق جونسون الوصول إلى اتفاقية تحكم تبادل البيانات مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً : حقوق المواطنين بعد الخروج : سيكون ضمان حقوق المواطنين البريطانيين والأوروبيين أمراً معقداً ، فبالنسبة لبريطانيا سترغب في الحد من دخول مهاجرين وعمالة إليها بينما سيسعى الاتحاد إلى الوصول لاتفاق منع ارتداد العمالة والمواطنين إليه في الوقت الراهن لأنه سيسيب عبئًا على حكوماته كونه يعني مزيد من البطالة على سبيل المثال.

رابعاً : حفظ الوحدة والاستقرار الداخلي : أثبتت قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أنها مثيرة للانقسام في جميع أنحاء المجتمع البريطاني ، يضاف لذلك أنها أسفرت عن إعلان الأسكتلنديون رغبتهم في إجراء استفتاء للانفصال عن المملكة ، وكذلك عودة الحدود بين أيرلندا وأيرلندا الشمالية، بجانب إغفال وضع جزر القناة –جيرزي وجيرنسي – اللتين لم تحصلا على تصويت أثناء الاستفتاء بما قد يجعل لديهم إمكانية الوصول إلى السوق الموحد والاتحاد الجمركي، وكذلك جبل طارق الذي يعد تابعا للمملكة المتحدة وله برلمان خاص به، فهي لا

تزال تتمتع بإمكانية الوصول للسوق الموحد وانتخاب عضو البرلمان الأوروبي تحت ستار دائرة جنوب غرب إنجلترا.

خامساً : الحفاظ على مكانة بريطانيا الدولية : وهي من التحديات الصعبة في ظل الاضطرابات والتوترات التي يشهدها العالم والتنافس المحتدم بين القوى الكبرى وتأكل النظام الذي كانت تحتل فيه بريطانيا مكانة كبيرة كقوة عظمي.[1]

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت.

حتى تتم معرفة مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد خروج بريطانيا من الإتحاد لابد من اللجوء إلى إحدى تقنيات التحليل في الدراسات المستقبلية و التي هي تقنية بناء السيناريوهات.

فالسيناريوهات عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى فهم تطور نسق الظاهرة وعن مستقبل الإتحاد الأوروبي سوف يتم طرح ثلاثة أنواع من السيناريوهات حولها بداية من السيناريو الاتجاهي ، مرورا بالسيناريو التشاؤمي وصولا إلى السيناريو التفاؤلي[2].

المطلب الأول: المطلب الأول: سيناريو تماسك الاتحاد الأوروبي (خطي).

وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل و هذا يستلزم استمرار نوعية و نسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة وهنا يتعلق بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصور الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

[1]- ريم عبد المجيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 123

[2]- رابح عبد الناصر جندلي ، الدراسات المستقبلية تأسيل تاريخي ، مفاهيمي ومنهجي ، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ،2017، ص .20

استمرار التجربة الأوروبية على حالها رغم خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي والأخذ بمسار ثابت من خلال الحفاظ على وحدة التكتل بين دول الأعضاء واستمرار العلاقات التعاونية فيما بينهما .

مع تركيز على استمرارية تنفيذ و تحديث الأجندة الإصلاحية ومعالجة المشكلات سواء الحالية أو المستقبلية . و كذا تعميق وتوثيق الشراكة في مجالات معنية والإبقاء على اللوائح والقوانين المتخذة من أجل ذلك سواء في المجالات السياسة الاقتصادية الاجتماعية ، واستمرارية التعاون في مجالات الهجرة والأمن والدفاع والعمال على النظام الداخلي للإتحاد الأوروبي من خلال توحيد السياسات الخارجية للإتحاد وإبقاء مصالحها الخارجية خاصة في الدول الجوار الأوروبي.

استمرار العمل بالقوانين والتشريعات الناظمة لحركة التجارة بين بريطانيا والإتحاد خلال السنوات المقبلة وسعيه لمواجهة هذه الأزمة الجديدة ، حيث يقوم الإتحاد على تبني مجموعة من الخطوط العريضة بشأن المفاوضات المستمرة مع بريطانيا ، حيث تتعامل الإتحاد ككتلة من أجل الحفاظ على مصالحها وذلك من خلال تقليص الغموض الناجم عن قرار بريطانيا بنسبة للمواطنين الأوروبيين من خلال العمل على إبقاء بريطانيا شريكا لأوروبا والحلف الأطلسي.

رغم خروج بريطانيا من الإتحاد وبدون تجاهل التحديات والصعوبات التي ستواجه الطرفين (الأوروبي و البريطاني) أثناء المفاوضات خاصة أن المادة 50 من اتفاقية الإتحاد الأوروبي لم تفصل كيفية خروج دولة من الإتحاد مما تأخر هذه المفاوضات قد يمكن أن تتجاوز عامين بدون أخذ القرار النهائي لخروج بريطانيا من الإتحاد وبالتالي أصبحت أوروبا مجبرة أخذ

بالحيطة والحذر أمام احتمالات تفكيك الإتحاد الأوروبي من خلال زيادة التقارب التي يجعلها بمثابة كيان سياسي واحد[1].

- **المطلب الثاني: السيناريو انهيار الاتحاد الأوروبي (التشاؤمي)**

هو ذلك السيناريو الذي يهدف إلى تحولات في السياق التي يتضمنها السيناريوهين (الخطي والتفاؤلي)، إذ يرفض البقاء على الوضع القائم أو إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظاهرة المدروسة بل يذهب إلى أبعد من ذلك ، حيث يركز على فكرة التغيير الجذري العميق للظاهرة المدروسة داخليا أو خارجيا من خلال أخذه بعين الاعتبار المتغيرات القليلة الاحتمال، والتي بإمكانها أن تغير جذريا السياق العام للظاهرة محل الدراسة في حالة حدوثها.

إن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي هو تهديد بالمشروع الأوروبي بأكمله سواء على الإتحاد الأوروبي (الدول الأعضاء) أو على بريطانيا ، ما يمكن أن يؤدي ذلك إلى مصير مأساوي سواء من الناحية الاجتماعية ، السياسية والاقتصادية أو خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية[2].

فقضية الانفصال من الكتلة الأوروبية يعتبر تحديا ضخما بخروج دولة بحجم المملكة المتحدة التي تمثل واحد من الدول الثلاث الكبرى إلى جانب ألمانيا وفرنسا ، حيث تمثل صادرات بريطانيا إلى الإتحاد الأوروبي 19.4 % من إجمالي صادرات هذا الأخير ، وتساهم بنحو 8.5 مليار يورو في ميزانية الإتحاد عام 2015. إلى جانب كونها ثالث أكبر دولة من

[1]- فاطمة الزهراء ، **انعكاسات تصاعد اليمن المتطرف على الأمن المجتمعي في فرنسا 2006 -2007** ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة الجزائر . كلية الحقوق و العلوم السياسية 2015 -2016 . " سيناريوهات مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا **"Http://www.albayan.ae/one-world/overseas:**

[2]- الرابح عبد الناصر جندلي ، " الدراسات المستقبلية : تأصيل تاريخي ، مفاهيمي ، منهجي " ، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ، ع .01 ،2017، ص 34.

حيث عدد السكان في دول الإتحاد ، مما يجعلها سوق ضخمة ولاعبا مؤثرا في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى دورها على الساحة الدولية وإمكانياتها العسكرية الضخمة.

ولعل أهم نتيجة سوف تترتب عن خروج بريطانيا ذات طبيعة سياسية قد تلجأ دول أخرى إلى تقليدها ، وليس بالضرورة أن تخرج من الإتحاد بل تكفي أن تهدد بتنظيم استفتاء مماثل وأن تطالب بالحصول على الامتيازات أو حقوق خاصة، وبالتالي تسعى أي دولة عضوة في الإتحاد الأوروبي إلى تحقيق مصالحها دون الالتزام بواجباتها.

فعلى رأس التوقعات قد يترتب انفصال دول أخرى عن الإتحاد بل وظهور أحداث في السيناريو أكثر تشاؤما ، والذي أصبح وشيكا ومنطقيا بعد خروج المملكة المتحدة كلاعب رئيس وفعال في هذا الإتحاد ، وبالتالي تعتبر فرنسا من بين الدول المرشحة للخروج من الإتحاد الأوروبي، وذلك يعود إلى انتخابات مجلس النواب الفرنسية عام 2014 ، ولأول مرة في تاريخ فرنسا اكتسح حزب الجبهة الوطنية بنسبة 25 % من الأصوات، وحصل على 32 % من مقاعد البرلمان وزعيمته الحالية " مارين لوبين " التي تعتبر من مؤسسي هذا الحزب ، والداعمة لليمين المتطرف, حيث دعت إلى حملة الفريكسيت " Frexit " على غرار حملة " Brexit " معتبرة أن الإتحاد الأوروبي تحول عمليا لنظام شمولي ، ولابد أن يحل محله نظام جديد.

كما نجد أيضا هولندا المرشحة لتكرار تجربة المملكة المتحدة ، حيث طالب النائب الهولندي المؤسس لحزب الحرية والمؤيد لليمين المتطرف " خيرت وايلدرز" بإجراء استفتاء حول إمكانية خروج بلاده من الإتحاد الأوروبي[1].

[1]- أحمد رحمي ، " آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، خريطة جديدة تبدأ جذورها بالنمو
arabic.cm.com/world/2016/06/26/britain-brexit-effects-opinion

ومن غير المستبعد أن يشجع الاستفتاء البريطاني على المطالبة باستفتاء مماثلة لدول أخرى من الإتحاد ، حيث نجد بولندا ، المجر ، النمسا ، السويد ، فنلندا والدانمرك ، الذي يكون من شأنه في زيادة شعبية الجماعات اليمينية المتطرفة.

فقضية الانفصال البريطاني من الكتلة الأوروبية سيفتح أبواب العداوة والتعقيد، خاصة فيما يتعلق بكيفية تقسيم الأصول وتسوية المسائل المتعلقة بالميزانية الأوروبية ، إضافة إلى مسألة ذات أهمية أكبر وهي تعقيد الحقوق المستقبلية لمواطني الإتحاد في بريطانيا أو مواطني بريطانيا في الإتحاد ، هذا ما يشكل نشوب صراعات وحركات داخلية وخارجية إضافة إلى أثارها الجانبية ما يمسن أمن واستقرار الإتحاد ، وذلك مع عدم تسوية وضعية المواطنين خاصة أن المادة 50 من معاهدات الإتحاد الأوروبي لم تحمل الكثير من التفاصيل حول خروج دولة من الإتحاد ما يوجب العلاقات والمفاوضات إلى اتجاه معاكس يهدد مستقبل التعاون الأمني ما بين الجانبين.

إن فقدان بريطانيا مكانتها على الساحة الخارجية قد يضعف قوة الإتحاد الأوروبي من خلال التراجع في فرض العقوبات الاقتصادية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى سوف يفتح المجال أمام علاقات جديدة مع الإتحاد وروسيا ، مما يعطي وضعية متقدمة لروسيا وزيادة قوتها، والذي يؤثر بدوره على تراجع مكانة وقوة الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: سيناريو توهج الاتحاد الأوروبي وتعزيز مؤسساته (التفاؤلي).

هو خلاف للسيناريو الأول الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حدوث تغييرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع للدراسة وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبيا جديدا في تطور الظاهرة.[1]

[1]- موسى مهدي، " سيناريوهات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوربي**www.alaraby.co.uk/economy/2016/06/18/// :**

كذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق وتحسين في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لا يعني انهياره أو تفككه رغم التحديات المختلفة التي سيواجه إلا انه سيشهد أفاق جديدة وذلك من خلال اتخاذ دول الإتحاد الأوروبي ال 27 قرارا بشأن عدد من المجلات التي تحتل الأولية حيث يمكن إن تعمق التعاون وتمنح صلاحيات تنفيذية أوسع للإتحاد وفي مجالات أخرى ، وبالتالي يصبح دور الإتحاد محدودا وبينما يساعد هذا الخيار الإتحاد الأوروبي في الوفاء بتوقعات معنية قد تكون من الصعب إجماع الدول الأعضاء على المجالات التي يعني أن تحظى بالأولوية.[1]

كما سيوضع هذا السيناريو لتكامل متسارع بين الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي وثم سيكسب التكتل مزيدا من القوة في عملية صنع القرار بما في ذلك تكوين اتحاد دفاعي ومن شأن هذا الترتيب أن يسمح بخلق آلية أكثر فعالية لصنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي.

قد ينتقل الإتحاد الأوروبي من حالة الدفاع عن مصيره المهدد منذ تصويت البريطانيين للانفصال عن التكامل الأوروبي إلى الهجوم الواسع نحو تعزيز التقارب الذي أصبح يسير باتجاه واحد نحو قيام اتحاد شامل و يصبح يعرف الولايات المتحدة الأوروبية ، والعمل على تطبيق عملية اليورو في كافة أنحاء الإتحاد بما فيها الدول الأكثر فقرا في شرق أوروبا وكذا توسيع منطقة الانتقال الحر (شينغن) لتشمل كافة الدول ال 27 الأعضاء في الإتحاد ، وبالتالي ستزول الفوارق الاقتصادية بين الدول ويصبح ذات كيان قادر على مواجهة الأخطار الاقتصادية ، وذلك من خلال توحيد سندات جميع تلك الدول في سندات أوروبية واحدة التي تصبح في الأخير ذات قوة مالية عالمية.

[1]- حسين بوقارة ، الاستشراف في العلاقات الدولية بمقاربة منهجية ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، جوان 2004 ، ص 34.

من خلال فرض المزيد من خطط إعادة الهيكلة الاقتصادية وبرامج الدمج وقيام تعهدات إصلاحية شاملة ما بين دول الأعضاء سيعزز مستويات الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط لها مع تعزيز تنافسية الأسواق وعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا ما يؤثر على جهة أخرى على قبول الأحزاب الأوروبية اليمنية والمعادية للإتحاد لمزيد من الاندماج.

ستكون هناك سياسات مالية مشتركة سيفرضها الإتحاد على الدول الضعيفة للتخفيف من المخاطر الاقتصادية و زيادة المركزية للإتحاد على تطبيق المزيد من برامج الدعم والتسهيل الكمي بالتزام مع تزايد ضغوط الأسواق.

لقد أضفت حملة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي إلى انضمام دول أخرى إلى هذا الإتحاد فتركيا من أولى الدول المرشحة للانضمام خاصة بعدما أجرت محادثات الانضمام مع الإتحاد الأوروبي في عام 2015 إضافة إلى انضمام دول غرب البلقان . قد يسعى الإتحاد الأوروبي لتعزيز قوته التجارية من خلال اتفاقيات مع استراليا ونيوزيلندا مع وضع إستراتيجية.

إضافة إلى ذلك قيام تحالفات مع دول أخرى كالتحالف الصيني الأوروبي والتحالف الروسي وذلك من خلال تغيير هذه الأخيرة من سياستها المخابراتية وتحكمها على القوة الفعلية لديها .

لذلك فإن تحقيق أحد هذه السيناريوهات سوف يغير بالفعل خارطة القوى الرئيسية المهيمنة على النظام العالمي ويحد من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في القرارات الرئيسية المتعلقة بالأمن و السلم العالمين و يؤثر على مسيرة الإتحاد الأوروبي نحو الوحدة الأوروبية المنشورة بالولايات الأوروبية الموحدة .

الخـــــاتمة

خاتمة:

تعتبر التجربة الأوروبية من انجح التكتلات الإقليمية واكبر تغيير في الساحة الدولية من حيث التماسك والاندماج وذلك لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والأمنية ، إلا أن قرار خروج بريطانيا شكل هاجسا للمجموعة التكاملية الأوروبية واحدث تغيرات وتأثيرات مست المنظومة الأوروبية والعالم ككل فكان حدث انفصال بريطانيا من الاتحاد الأوروبي له وقع واثر واضح على الساحة الدولية والأوروبية على وجه الخصوص حيث لعب استفتاء الخروج البريطاني على زرع الشكوك والخوف من تنقل عدوى الاستفتاءات داخل الوحدة الأوروبية ورغبة الدول في الانسحاب منه.

لقد كان انسحاب بريطانيا متوقع ومنتظر لان دخولها جاء متأخرا وكذا الاستفتاء لم يكن الأول بل سبقه استفتاء 1975 الذي جاء بعد عامين من انضمامها للاتحاد ، فبقي هاجس الشك نحوها متوقع ومنتظر في أي لحظة نظرا لتمسكها بعملتها وعدم دخولها فضاء شنجن كلها مؤشرات توحي بإمكانية الانفصال البريطاني من الوحدة الأوروبية واعتبار الانفصال منعرج حاسم ومؤثر على سيرورة التجربة التكاملية الأوروبية نظرا لتأثيراته عليه ، إذ يعتبر الاستفتاء نقطة بداية لتفكك الوحدة الأوروبية ككتلة واحدة وتراجع دوره ، وقد احدث الاستفتاء كذلك زعزعة داخل بريطانيا في حد ذاتها ما جعل بعض التوقعات التي تؤول إلى تفكك المملكة في حال إصرار الاسكتلنديين الاستقلال عن بريطانيا وكذا ايرلندا هذا كله يؤدي إلى تصاعد وتيرة التيارات الانفصالية داخل أوروبا هذا ما أدى بالاتحاد إلى الجهد والعمل على تخطي الوضع ومحاولة الحفاظ على المصالح المشتركة الاقتصادية والأمنية في ظل كل التهديدات التي تحيط بالوحدة الأوروبية.

خاتمــة

يمكن أن نخلص من خلال هذه الدراسة إلى أن تفكك الاتحاد الأوروبي أمرا وارد في ظل قرار انسحاب بريطانيا والسيناريوهات المحتملة ، فلخروج المملكة المتحدة تأثيرات بالغة على الوحدة التكاملية الأوروبية بعد مرور المشروع على الكثير من المحطات التأسيسية أين جاء الخروج كضربة قوية للوحدة التكاملية وتعد نظريات الاندماج أخفقت في بعض جوانبها في ظل الخروج البريطاني . وقد خلصت الدراسة إلى:

- الدخول البريطاني المتأخر ورفض بريطانيا الانصهار التام في الاتحاد الأوروبي كان سيؤدي حتما إلى الانفصال البريطاني عن الأسرة الأوروبية..
- خروج بريطانيامن الاتحاد الأوروبي لا يعني أنها تتخلى عن السوق الأوروبية الموحدة لأنها تمنحها أفضلية على باقي منافسيها من آسيا وأمريكا.
- إن لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تداعيات سياسية مباشرة وتداعيات مستقبلية أخطرها هو تفكك المملكة في ظل إصرار مقاطعات اسكتلندا وايرلندا بالانفصال عن المملكة المتحدة واحتمالية حدوث نزاع مع اسبانيا حول جبل طارق ونزاع الأرجنتين حول جزر فوكلا.
- فقدت بريطانيا جزءا من مكانتها الدولية وأدوات تأثيرها على نطاق حيزها الجغرافي.
- الاتحاد الأوروبي فقد التوازن وفقد قوة نووية صاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن.
- الخروج البريطاني يشكل هاجس للكتلة الأوروبية وبالتالي خلق حالة من الخوف والشك وعدم الثقة بين الدول الأعضاء ، مما سينقل الاستفتاءات للمطالبة بالانفصال.
- الاتحاد الأوروبي يوافق على منح بريطانيا فرصة ثانية وتمديد مهلة الخروج.
- من المتوقع أن يكون خروج بريطانيا ناعم يتم فيه الوصول إلى اتفاق يضمن المصالح المشتركة لبريطانيا والاتحاد الأوروبي .

وعليه ، فيمكن القول أن الاتحاد الأوتروبي وبريطانيا خسرا معا بالبريكسيت، يبقى الآن الانتظار في كيفي تعاملهما مع المعطى الجديد، سواء بينهما كقوتين في أوروبا، أو مع الأقطاب والقوى العالمية الأخرى مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم سيسمح هذا الخروج بمعرفة ما إذا كانت بريطانيا حقيقة عائقا امام استكمال التكامل الأوروبي في مجالي الدفاع والخارجي أم أن الخلافات الأوروبية أكبر من أن نعلقها على بريطانيا فقط.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيس، المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، 1989.
- حسين طلال مقلد، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية، حالة تطبيقيةان مجلة الفكر، العدد التاسع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- حسين بوقارة ، الاستشراف في العلاقات الدولية بمقاربة منهجية ، مجلة العلوم الإنسانية، جوان 2004.
- سامية بيبرس ، " ألمانيا الموحدة..تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178 أكتوبر ، 2009 .
- عبير الغندور ، " الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل..دراسة مقارنة " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 165 بوليو 2006 .
- عماد جاد ، " الاتحاد الأوروبي : تطور التجربة " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 161 يوليو ، 2005.
- عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، المفوضية الأوروبية : الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، 2007 .
- عبد المنعم النشاط ، الإطار النظري لمفهوم الأمن القومي ، الأمن العربي ابعاده ومستوياته، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1993.
- عبد التور بن عنتر ، البعدالمتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلفالأطلسي ، (الجزائر المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 2005).

- فهمي أماني محمود ، " الوحدة الأوربية بين متطلبات الإندماج وعوائق السيادة " ، السياسة الدولية ، (ع .116 ، أفريل 1994).
- صبا طارق، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و أثر ذلك على المهاجرين و اللاجئين، موقع إلكتروني.
- محمد حافظ غانم ، المنظمات الدولية ، مطبعة النهضة الجديدة ، ط 3 ، 1967.
- محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي، منشورات المنظمة العربية للتمية الإدارية، القاهرة، 1998.
- مجدي عيسى ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واثره على كل من بريطانيا وألمانيا اقتصادياً و سياسيا ، دراسة مقدمة في جامعة اليرموك ، 2017.
- ناهد عز الدين ، تحولات أوروبا الشرقية،بين الشد والجذب، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178 أكتوبر ، 2009.
- نورهان الشيخ، روسيا و الاتحاد الأوروبي، صراع الطاقة و المكانة، مجلة السياسة الدلية، العدد 164، أبريل 2006.
- هاني صلاح، مسيرة دول البلقان نحو الاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، عدد178، أكتوبر 2009.
- هدى عوض، تباعد الشركاء، رؤية من أوروبا للعلاقات مع الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، عدد 165، يوليو، 2006.
- هيئة غربي ، تداعيات الإنسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوربي ، (برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، 2018.
- وائل أحمد علام , البرلمان الأوروبي : دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي ، دار النهضة العربية ، (دار الكتب المصرية) ، 1998 .

- يسرا الشرقاوي ، " الشراكة الشرقية..تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه " ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 178 أكتوبر ، 2009.
- راضية حر، ساجية حافد، مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ما بعد البريكسيت، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017.
- رامي حميد، الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، دراسة في الأسباب او الإنعكاسات لأمنية و الاقتصادية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول.
- ريم عبد المجيد ، بريطانيا وتحديات خروجها من الاتحاد الأوروبي ، القاهرة : المركز العربي للبحوث والدراسات ، 6 فيراير 2020.
- رابح عبد الناصر جندلي ، الدراسات المستقبلية تأسيل تاريخي ، مفاهيمي ومنهجي ، مجلة العلوم السياسية والقانون ،2017.

- نوار جليل ، هاشم ، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي : دراسة في الأسباب والتداعيات " ، المستقبل العربي.
- الرابح عبد الناصر جندلي ، " الدراسات المستقبلية : تأصيل تاريخي ، مفاهيمي ، منهجي " ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، ع .01 ،2017.

مواقع الأنترنت:

- أحمد رحمي ، " آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، خريطة جديدة تبدأ جذورها بالنمو arabic.cm.com/world/2016/06/26/britain-brexit-effects-opinion
- موسى مهدي، " سيناريوهات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوربي : ///www.alaraby.co.uk/economy/2016/06/18

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة.	أ
الفصل الأول: مسار تطور الاتحاد الأوروبي	
المبحث الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي	
المطلب الأول: بداية الإتحاد الأوروبي و نشأته.	01
المطلب الثاني: هياكل و مؤسسات الإتحاد الأوروبي.	15
المطلب الثالث: أهداف و مبادئ الإتحاد الأوروبي.	21
المبحث الثاني: سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية بين النجاحات والعوائق	
المطلب الأول: السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.	26
المطلب الثاني: نجاحات الإتحاد الأوروبي.	30
المطلب الثالث: العوائق المواجهة للإتحاد الأوروبي(التحديات).	32
الفصل الثاني: مستقبل أوروبا من دون بريطانيا	
المبحث الأول: ماهية مشروع البريكسيت:	
المطلب الأول: العلاقات البريطانية الأوروبية	40
المطلب الثاني: أسباب انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	45
المطلب الثالث:قراءة في إتفاقية البريكسيت	52
المبحث الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي(الداخلية و الخارجية)	
المطلب الأول : التداعيات الداخلية (على بريطانيا)	55
المطلب الثاني: التداعيات على الإتحاد الأوروبي.	58
المطلب الثالث: التداعيات على العالم الدولي.	63
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للإتحاد الأوروبي بعد البريكسيت	
المطلب الأول : السيناريو الخطي (الاتجاهي),	68
المطلب الثاني : السيناريو التشاؤمي.	70
المطلب الثالث : السيناريو التفاؤلي.	72

خاتمة.	77
قائمة المراجع.	80

ملخص الدراسة:

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية حول إشكالية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فيعتبر الخروج البريطاني من تحت مظلة الاتحاد الأوروبي احد أهم القضايا الراهنة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي وبريطانيا معا ، فبريطانيا اتخذت قرار الانفصال لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية خاصة مصالحها الداخلية ، فقد أدلى البريطانيون في بأصواتهم حول خروجهم أو بقائهم داخل الاتحاد حيث أثارت نتائج الاستفتاء حالة من الخوف والقلق في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، واعتبر قرار الخروج كتحدي للتجربة التكاملية الأوروبية، وستبين الدراسة ما افرزه الاستفتاء البريطاني من تأثيرات سياسية واقتصادية ومالية على بريطانيا وكذا الاتحاد الأوروبي ومست التأثيرات العديد من الدول التي لها علاقات اقتصادية وتجارية ومصالح مع بريطانيا.

الكلمات المفتاحية : الإتحاد الأوروبي ، بريطانيا ، الجماعة الأوروبية والصلب ، بريكست، الانسحاب .

Abstract

This study deals with an analytical study on the problem of Britain leaving the EU . The British exit from the EU is one of the most important current issues facing the EU and Britain together.

Britain has decided to secede to achieve its economic , political and strategic interests , especially its internal interests the British voted for their exit or stay within the Union , where the results of the referendum raised a state of fear and anxiety in the European and international financial and political circles . The exit decision was seen as a challenge to the European . integration experience . The study will show the political , economic and financial effects of the British referendum on Britain as well as the European Union and the effects of many countries that have economic and trade relations and interests with Britain

Keywords :European Union , Britain , european coal and steel community , Brexit , pulling out